

# مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.900  
28 March 2002

ARABIC

---

المحضر النهائي للجلسة العامة التسعمائة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف،

يوم الخميس، ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٢٠

الرئيس: السيد ماركو ريمبا (فنلندا)

الرئيس: أعلن افتتاح الجلسة العامة التسعمائة لمؤتمر نزع السلاح.

أود بداية أن أرحب ترحيبا حارا بالمتحدثين الموقرين اللذين سيخاطبان المؤتمر اليوم، وهما وزير الشؤون الخارجية في باكستان، سعادة السيد عبد الستار ونائب وزير الخارجية للشؤون القانونية والدولية في جمهورية إيران الإسلامية، سعادة السيد جواد ظريف. إن حضورهما بيننا اليوم يؤكد التزام حكومتيهما الثابت بما تبدلانه من جهود مشتركة ومواصلة اهتمامهما بمؤتمر نزع السلاح. وإني على ثقة بأننا سنتابع جميعا خطايهما ببالغ الاهتمام.

دعوني أيضا أرحب في اجتماعنا هذا بفريق من الدبلوماسيين اليابانيين المكلفين بمعالجة قضايا نزع السلاح، الذين وصلوا جنيف قادمين من عدد من سفارات وبعثات اليابان في الخارج ليطلعوا على مختلف جوانب قضايا الحد من التسلح ونزع السلاح، وكذلك على عمل مؤتمر نزع السلاح.

وإضافة إلى الممثلين الرفيعي الشأن اللذين ذكرتهما لتوي، يوجد، أيضا، على قائمة المتحدثين لهذا اليوم السفراء التالية أسماءهم: السيد ليونيد سكوتنيكوف، سفير الاتحاد الروسي، والسيد هيو زياودي، سفير الصين، والسيد ليس لوك، سفير أستراليا، والسيد سيثيرو نوبورو، سفير اليابان.

ويطيب لي الآن أن أعطي الكلمة إلى وزير الشؤون الخارجية في باكستان، صاحب السعادة السيد عبد الستار.

السيد عبد الستار (باكستان): أصحاب السعادة، السيد الرئيس، أعضاء المؤتمر الموقرين، استهل بياني معذرا لاستخدامي جهاز صوتي - ولكنني واثق بأن أولئك الذين سيستمعون إلى ما سأقوله عن طريق المترجمين الشفويين سيصبح لديهم فكرة أفضل بكثير من أولئك الذين سيتابعونني باللغة الإنكليزية، وذلك بسبب حالة حلقي.

وإنه لشرف عظيم لي أن أحاطب مؤتمر نزع السلاح، للمرة الأولى، وأنا أشغل مناصبي هذا، وأن أطلعكم على وجهات نظر باكستان بشأن قضايا الأمن العالمية والإقليمية.

السيد الرئيس، إن باكستان على ثقة بأن مؤتمر نزع السلاح سيخطو، في ظل قيادتكم، خطوات كبيرة نحو إنجاز دوره المهم. ونظرا لما قطعنا من التزامات لتحقيق أهداف نزع السلاح ولما يربطنا وفنلندا من علاقات ممتازة، يمكننا الاعتماد على كامل دعم باكستان وتعاونها التام لإنجاح مساعيكم.

وأتقدم، أيضا، بالتهاني إلى السيد سيرجي أوردزونيكيدزي لتعيينه أمينا عاما للمؤتمر. فخبراته الدبلوماسية الواسعة ستكون ذخرا كبيرا لتيسير عمل هذا المحفل.

لقد حدث، خلال العام الماضي، تحول في المناخ الأمني العالمي. إذ أدت هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية إلى ظهور أبعاد جديدة لحالة انعدام الأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. وبينت هذه الهجمات أن التهديدات الأمنية قد تأتي من مصادر مختلفة، داخلية منها وخارجية؛ ويمكن أن تتعرض لها حتى أقوى الدول؛ كما بينت أن أسباب هذه التهديدات معقدة، مثل عواقبها.

وإن حجم هذه المأساة دفع المجتمع الدولي إلى تكثيف التعاون من أجل تعزيز السلم والأمن. وأدى إلى تشكيل تحالف دولي لمكافحة الإرهاب. وأوجد، أخيراً، إمكانية تحقيق السلام في أفغانستان وإعادة بنائها. ويهتم المجتمع الدولي، في الوقت الراهن، بإجراء تحليل أكثر جدية للأسباب الرئيسية للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وزاد من الاعتراف بمشكلة الفقر وإدراك ضرورة معالجة الصراعات والتراعات وإيجاد حل لها.

لهذا، فإننا نعيش اليوم لحظة فاصلة في التاريخ. والقرارات الصائبة يمكن أن تحدث اختلافاً حاسماً. وقد ننجح في وضع نظام يحقق السلم والأمن الدائمين والشاملين. ونستطيع أن نتصدى بفعالية للصراعات والتراعات التي طال أمدها وأن نجد الحلول لها. غير أنه ينبغي لنا أن نتصدى للشواغل الأمنية لجميع الدول، الكبيرة منها والصغيرة. كما نستطيع أن نكبح الرغبة في حيازة أسلحة التدمير الشامل، وأن نحد من الإمداد بمثل هذه الأسلحة ومن انتشارها. ويمكننا أن نتجنب اتخاذ قرارات وإجراءات خاصة بالسياسات العامة يمكن أن تحيي مجدداً سباق تسلح عالمي.

ورغم ذلك، يتعين علينا أن نشير إلى أن بعض التطورات الأخيرة قد أبطت تطلعاتنا إزاء تحقيق نزع سلاح عالمي. إن التخلي البادي في الأفق عن معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، وخطط تطوير نظم دفاعية استراتيجية وميدانية للقذائف التسيارية قد تزعزع الاستقرار على الصعيدين العالمي والإقليمي. وأصبحت الاحتمالات أكثر تشاؤماً فيما يتعلق ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد يتسبب تجدد التجارب النووية وتطوير ما يدعى بأسلحة نووية "قابلة للاستخدام" في بدء سباق جديد للتسلح النووي. كما أن احتمالات استكمال بروتوكول لاتفاقية حظر واستحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة لم تعد تبدو براقية، وذلك بعد توقف المفاوضات في كانون الأول/ديسمبر الماضي. ولا تزال حالة الجمود تسيطر على هذا المؤتمر بسبب برنامج عمله في انتظار المفاوضات بشأن معاهدة للمواد الانشطارية، ونزع السلاح النووي، والخطوات اللازمة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

وقد تتخذ هذه الاتجاهات السلبية للاستقرار الاستراتيجي ولترع السلاح منحى أسوأ في حال التخلي عن السياسات القائمة لمنع استخدام الأسلحة النووية لتحل مكانها هجج جائرة وأحادية البعد تجاه الأمن. ولقد أثارت النتائج الأخيرة التي كشفت عنها التحليلات والاسقاطات شواغل خطيرة، إذ إن ترجمتها إلى سياسات عامة من شأنه أن يخل ببعض الركائز الأساسية لمعايير نزع السلاح ومنع انتشاره على كل من الصعيد الثنائي والإقليمية والعالمية.

ورغم أن الأقوياء قد ينساقون وراء دوافع فردية، فإنهم لن يستطيعوا الهرب من حتميات متعددة الأطراف. فلقد تغير العالم تغيرا جذريا خلال العقد المنصرم منذ انتهاء الحرب الباردة. وتصاحب تشكيلات القوى الجديدة تكنولوجيات حديثة ومخاطر أمنية جديدة. ومع أن القوى العظمى قد لا تتساوى الآن في قدراتها العسكرية، فإنها لا تزال تملك القدرة على أن يلحق كل منها بالآخر أضرارا ودمارا على نحو لا يمكن قبوله.

وسوف يظل تعزيز الحد من التسليح ونزع السلاح على الصعيدين العالمي والإقليمي يقوم بدور مركزي في أي معايير جديدة لتحقيق أمن دولي على أساس تعاوني. وإن وضع إطار عمل سياسي وقانوني منصف ومتفق عليه هو أمر أساسي لضمان الاستقرار الاستراتيجي في المستقبل. وتظل الأمم المتحدة أفضل أداة لوضع وتنفيذ هذا الإطار. في حين يعد هذا المؤتمر الأداة الأفضل لتعزيز الاتفاقات المتعددة الأطراف التي تعتبر ضرورة حيوية لترع السلاح على الصعيدين العالمي والإقليمي.

وباكستان ملتزمة بأي مفاوضات يجريها مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة للمواد الانشطارية، على أن تكون معاهدة لمنع الانتشار ونزع السلاح معا. وينبغي لمؤتمر نزع السلاح أيضا أن يبدأ هذه المفاوضات في لجان مخصصة ومعنية بتزع السلاح النووي ومنع سباق التسليح في الفضاء الخارجي.

ولابد من أن نستفيد، في الوقت الراهن، من مؤتمر نزع السلاح في معالجة بعض الجوانب الأخرى المهمة للأمن الدولي ونزع السلاح، مثل مسألة القذائف بجميع جوانبها والحد من التسليح الإقليمي، حتى يتم التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج العمل له.

ومن الواضح أن القذائف ستشكل العنصر الأساسي في معادلات القدرات الهجومية والدفاعية المتباينة في هذا المناخ الأمني الدولي الناشئ.

وقد تعتمد بعض القوى الكبرى، الآن، بعد التخلي عن معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، على منظومات دفاعية مضادة للقذائف التسيارية مشكوك في كفاءتها حتى الآن، بينما قد تضاعف قوى أخرى من حجم نظمها الهجومية حفاظا على كفاءة ردها. وسوف تبرز القذائف أيضا كعنصر مهم في معادلات الردع، ولا سيما إذا كانت الطائرات المتطورة غير متوفرة أو باهظة الثمن.

ووفقا لما يبينه نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، فإن النهج الجزئية لاحتواء انتشار القذائف تميز ضد بعض البلدان، مما يخل بأمنها الوطني ويعمل لصالح بلدان أخرى تملك فعلا قدرات في مجال القذائف وغيرها من وسائل الإيصال.

ولهذا، من الضروري أن تعالج مسألة القذائف معالجة شاملة ومتوازنة وغير تمييزية، بحيث تغطي جوانب عدم الانتشار ونزع السلاح معا. وهذا لن يستبعد اتخاذ تدابير مؤقتة لمعالجة قضايا محددة وملحة قد تهدد السلم والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي، على أسس متبادلة ومتكافئة لضبط النفس.

ويعد مؤتمر نزع السلاح أنسب المحافل لمعالجة هذه القضية المعقدة. فلديه الولاية والخبرات اللازمة لتحليل الآثار وللتفاوض بشأن صك ملزم قانونا. وأي صك لا يصدر عن مؤتمر نزع السلاح هو وحده الذي يمكن أن يلقي قبولا عالميا. لذلك، اقترحت باكستان أن ينظر المؤتمر في قضية القذائف. وقد شجعنا على ذلك ما وردنا من ردود على اقتراحنا اتسمت عموما بالإيجابية، ونأمل بأن تؤدي إلى تحقيق توافق مبكر في الآراء بشأن طريقة عمل ملائمة.

وتعتمد الجمعية العامة للأمم المتحدة، في كل عام، قرارات توصي فيها بمواصلة السعي من أجل تحقيق نزع السلاح على الصعيد الإقليمي، باعتباره مكملا للجهود التي تبذل على الصعيد الدولي لتحقيق نزع السلاح. كما طلبت الجمعية العامة إلى مؤتمر نزع السلاح أن يضع مبادئ للحد من الأسلحة التقليدية ونزع السلاح على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

ولا يستطيع المجتمع الدولي تجاهل حقيقة أن التهديدات الرئيسية للسلم والأمن الدوليين لا تصدر الآن عن أي مواجهة استراتيجية مستمرة بين القوى العظمى، وإنما وليدة صراعات وتوترات إقليمية. والضغوط التي تمخضت عن هذه الأوضاع هي التي تدفع بنا الآن إلى مواصلة تعزيز القوات التقليدية وتطوير قدرات أسلحة التدمير الشامل.

وأفضل طريقة لدرء ويلات الحرب هي الالتزام بأهداف ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية وفقا لمبادئ العدالة والقانون الدولي. كما ينبغي توجيه اهتمام خاص إلى المناطق الساخنة للصراعات والمواجهات مثل مضيق تايوان وشبه الجزيرة الكورية والشرق الأوسط وجنوب آسيا.

وتمتلك باكستان والهند الآن قوى تدميرية مخيفة. وأي صراع مسلح ينطوي على خطر التصعيد إلى حد استخدام السلاح النووي. وهذا ليس تهديدا، وإنما إقرار بحقيقة. والواقع أن اقتراح عدم المبادأة، باستخدام الأسلحة النووية دون غيرها، يعزز من تفضيل استخدام القوة التقليدية لدرء العدوان ويضعف من الردع القائم حاليا. فمن الضروري التخلي عن خيار استخدام القوة. وباكستان على استعداد لأن تدخل مع الهند في التزام ملزم بالتبادل يقضي بنزع استخدام القوة التقليدية والنووية على السواء.

أما جنوب آسيا فقد وصفت بأنها أخطر منطقة في العالم. وإنني أجد هذا الوصف ملائما، وخاصة في هذه اللحظة. فقد نشرت الهند حشود قواتها، بما فيها القذائف التسيارية، واتخذت مواقع قتالية على طول حدودنا الدولية وخط المراقبة الدولي في كشمير. وقد فرضت الهند طلبات من جانب واحد على باكستان باللجوء إلى

التهديد باستخدام القوة. كما صدرت تصريحات غير مسؤولة عن متحدثين عسكريين سياسيين يفكرون فيما يدعى "حربا محدودة" ضد باكستان.

ورغم المحاولات غير اللائقة لاتباع "دبلوماسية الإكراه" غير المقبولة - فسوف تحمي باكستان سيادتها وسلامتها الإقليمية ضد أي عدوان أو هجوم - قدمت حكومتنا مقترحات معقولة للحوار بشأن قضايا تحظى باهتمام متبادل. ونعتقد بأنه لا يمكننا إحراز التقدم إلا إذا قبلت الهند التحوار مع باكستان بدلا من تقديمها طلبات من جانب واحد. كما ينبغي للهند، بدلا من المزاعم المتلوية عن حدوث انتهاكات على خط المراقبة، أن تسمح بالمراقبة الحيادية وتكف عن وضع العراقيل لمنع فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان من تنفيذ مهمته في كشمير.

والكل يدرك أن أي نهج جدي لإزالة التوتر وتطبيع العلاقات بين باكستان والهند يستلزم تسوية عادلة لمسألة كشمير. ولقد نصت قرارات مجلس الأمن على المبادئ والإرشادات اللازمة للتوصل إلى تسوية سلمية. ويتعين على الهند أن تلتزم بتنفيذ القرارات وأن تفي بتعهداتها بأن تدع شعب هذه الولاية يمارس حقه في تقرير مصيره.

ومن الضروري أن تدرك نيودلهي، كخطوة أولى، بأن ما قد تحققه سياسة حافة الحرب الآن من فوائد محتملة لا يمكن أن يعادل العواقب المدمرة لأي حرب مع باكستان. وكان رئيسنا، بيرفيز مشرف، قد مد يد الصداقة إلى رئيس وزراء الهند فاجبايي، في كاتمندو، طالبا إليه العودة إلى الحوار الذي توصل فيه القائدان إلى تفاهم في أغرا. إن تسوية مسألة جامو وكشمير ستمهد الطريق نحو تطبيع العلاقات بين الجارتين. ومن شأن هذا الحوار أن يشمل القضايا الأمنية والقضايا النووية والإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات، فضلا عن مقترحات للتعاون في الميدانين الاقتصادي والتجاري وميادين أخرى.

وإلى جانب لجوء الهند إلى ممارسة الضغط والإرهاب ضد حركة تحرير كشمير، فإن تكديسها المتهور للأسلحة التقليدية والاستراتيجية يفضح أغراضها الرامية إلى الهيمنة. ولقد زادت الهند من إنفاقها العسكري خلال السنوات الثلاث الماضية بنسبة ٥٠ في المائة. ومما يدعو إلى السخرية أن الكثير من تلك الدول التي تطالب هنا بعدم الانتشار وبتزع السلاح تقوم ببيع نظم أسلحة متطورة إلى الهند. لذلك، فإن أي نهج مسؤول يقتضي من هذه الدول تقديم النصح والمطالبة بضبط النفس بدلا من المساهمة في تعزيز التسليح الهندي الذي يزعزع الاستقرار في المنطقة.

ولا ترغب باكستان في أن تنجرف في سباق تسليح منهك في منطقة جنوب آسيا. فالواقع أننا جمدنا ميزانيتنا منذ عام ١٩٩٩. ولكن باكستان ستحتاج إلى أن تحافظ على عولية قدرة للردع لديها. إن تنامي الخلل في القدرة العسكرية التقليدية سوف تكون له آثار استراتيجية أوسع نطاقا. وقد يزيد هذا الخلل من اعتماد باكستان على الأبعاد النووية لقدرتها الرادعة. وهذا يمكن أن يخفف من العتبة النووية في مناخ أمني إقليمي قابل فعلا للاشتعال.

ويتطلب هذا الوضع جهوداً حاسمة من الدول المؤثرة تحول دون نشوء حالة من عدم الاستقرار وتتصدى للاحتمال حدوث صراع مفرج.

وإضافة إلى الوقف الفوري للتصعيد تخفيفاً لحدة التوترات الحالية، من الضروري ضبط الاتجاهات الأولية التي قد تؤدي إلى انعدام الأمن وزعزعة الاستقرار بصورة دائمة في منطقة جنوب آسيا. ولا يمكن وقف ذلك التصعيد إلا من خلال وضع نظام جديد للسلم وللحد من التسليح وللتعاون في المنطقة.

وانطلاقاً من المبادئ الأساسية التي اعتمدها الأمم المتحدة، ولا سيما مبدأ المساواة في توفير الأمن لجميع الدول، اقترحت باكستان إنشاء نظام استراتيجي لضبط النفس في جنوب آسيا. وإضافة إلى إدماج مسألة التوازن في الأسلحة النووية والتقليدية والآلية السياسية لحل الصراعات الثنائية، ولا سيما الصراع الأساسي على منطقة جامو وكشمير، تضمن الاقتراح الشامل العناصر التالية:

- وضع اتفاق ثنائي بين الهند وباكستان لوقف تجارهما النووية؛
- عدم نشر القذائف الباليستية ذات القدرة النووية؛
- إبقاء الأسلحة النووية في حالة عدم تأهب؛
- وضع صيغة تفاهم بشأن إخطار ملائم ومسبق خاص بتجارب إطلاق القذائف؛
- القبول بتجميد حيازة ونشر منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية؛
- اتخاذ تدابير لبناء الثقة ترمي إلى خفض احتمال استخدام الأسلحة النووية الناجم عن سوء التقدير أو بالصدفة؛
- مناقشة قوانين الأمن النووي ذات الصلة لتجنب سباق تسلح نووي إقليمي.

وما زالت باكستان مستعدة لبحث هذه المقترحات في محادثات ثنائية مع الهند، أو عبر وساطة الأمم المتحدة أو قوى عظمى أخرى. كما أننا على استعداد لمناقشة أي تدابير إقليمية لضبط النفس في مؤتمر نزع السلاح.

ولقد اعتمدت باكستان سياسات مسؤولة سعياً منها لتحقيق الأمن الفعال في مناخنا الإقليمي الصعب. ونعمل على إقامة نظام ردع ذي مصداقية ولكن بأدنى مستوى ممكن. وقد طورنا هياكل القيادة والمراقبة وابتكرنا تدابير وآليات محكمة لضمان أمن عتادنا وقدراتنا النووية. وتتولى هيئة قيادية وطنية، برئاسة رئيس الحكومة

ومشاركة ثلاثة وزراء اتحاديين وقادة من القوات المسلحة تقديم التوجيه في السياسة العامة وتشرف على تنفيذ التوصيات بشأن نشر العتاد واستخدامه، وتوافق على التدابير التي تؤمن سلامة التخزين والمراقبة المؤسسية الكاملة.

وفي الختام، دعوني أضيف إلى ما سبق بأن باكستان قد طورت قدرات نووية محدودة لن تستخدمها إلا دفاعاً عن النفس. ولا تزال باكستان ملتزمة بمبدأ عدم الانتشار. وإننا نوافق على أن انتشار أسلحة التدمير الشامل سيزعزع الأمن العالمي والإقليمي والوطني. ولهذا الغرض، تحكّم باكستان قبضتها على نظام تنفذه فعلاً وتضبط بموجبه صادراتها من الأسلحة، كما تعرب عن استعدادها لتعزيز القوانين التي توفر ضمانات عدم الانتشار.

ولن يصبح تحقيق عدم الانتشار أكيداً، على الصعيد العالمي والإقليمي، ما لم يرافقه التزام مماثل بهدف نزع السلاح النووي والتقليدي معاً. وهذا الالتزام هو الذي يدور حوله النقاش اليوم. وأمام هذا المؤتمر دور لا غنى عنه لإعادة إحياء الالتزام بنزع السلاح وضمّان التمسك به عالمياً.

الرئيس: أشكر وزير الشؤون الخارجية في باكستان على بيانه وعلى عباراته اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة وإلى بلدي، وأرجو منكم الآن السماح لي ببضع لحظات لكي أصطحب ضيفنا الموقر خارج هذه القاعة. وأعطي الكلمة الآن إلى نائب وزير الخارجية للشؤون القانونية والدولية في جمهورية إيران الإسلامية، سعادة السيد جواد ظريف.

### السيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية): بسم الله الرحمن الرحيم:

السيد الرئيس، إنه لشرف عظيم لي أن أعود إلى مؤتمر نزع السلاح، الذي توليه حكومتي أهمية كبيرة. دعوني، بادئ ذي بدء، أن أهنئكم على توليكم مهام رئاسة مؤتمر نزع السلاح متمنيا لكم النجاح في الإرشاد لتنفيذ المهمة المعروضة أمامنا والتي اعترف الجميع بصعوبتها، وإن وفدي كله ثقة بقيادتكم وببصيرتكم وإنه على يقين بأنكم ستبدلون ما في وسعكم لدفع مسار المؤتمر ولاستعادة المكانة والأهمية التي كان يحظى بها في السابق وقبل وقت ليس ببعيد.

وأود أيضاً أن أتقدم بأحر التهاني إلى صديقي العزيز، سرجي أوردزونيكيدزي، على تعيينه متمنيا له كل النجاح.

لقد شهدنا في السنوات القليلة الماضية تطورات بالغة الأثر على الساحة الدولية، ولكنها لم تكن كلها بالضرورة تطورات واعدة في مجال الأمن ونزع السلاح الدوليين. فقد كانت التحديات جسيمة. وكانت عزيمتنا على مواجهتها إما أقل بكثير من المطلوب أو أنها لم تبلغ المستوى اللازم من التضامن الحقيقي.



إن انتهاء الحرب الباردة أحيا الآمال بإنشاء عالم خال من منافسات القوى العظمى، عالم لم تعد المواجهة هي الحالة التي تسوده إنما التعاون، عالم تبتكر فيه جميع الدول نظما تقوم على القانون وتحكم العلاقات الدولية في جميع مجالاتها، من خلال مشاركتها الفعالة في عمليات متعددة الأطراف لمعالجة المشاكل التي تعترض تقدم ورخاء جميع الأمم.

ولقد أحرزنا، في الواقع، تقدما لا يمكن إنكاره في ميدان نزع السلاح. ويعود لهذا المؤتمر الفضل في تحقيق الكثير من ذلك التقدم. فقد نجحنا في بداية فترة التسعينات في إنجاز اتفاقية الأسلحة الكيميائية وإنشاء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتتولى تنظيم التعاون الدولي في قضيتنا المشتركة وهي التخلص من نوع مريع من أسلحة التدمير الشامل.

وفي عام ١٩٩٤، قرر المؤتمر الخاص لاتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية تكليف فريق مخصص مفتوح العضوية ببدء مفاوضات بشأن بروتوكول يعزز من جديد أعمال الاتفاقية لينعم العالم بمزيد من الهدوء والطمأنينة من ويلات نوع آخر من أسلحة التدمير الشامل.

وشارك مؤتمر نزع السلاح أيضا، في فترة التسعينات، في مفاوضات ترمي إلى تحقيق حظر شامل لجميع التجارب النووية، وذلك كخطوة أولى نحو إزالة الأسلحة النووية إزالة تامة. ورغم أن مؤتمر نزع السلاح لم يستطع الاتفاق بشأن وثيقة ختامية، فقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٦ معاهدة حظر التجارب النووية، رغم بعض أوجه القصور والثغرات.

وفي بداية عام ١٩٩٥، أكدت الدول الحائزة لأسلحة نووية مجددا تعهدها بعدم اللجوء إلى التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها ضد الدول غير الحائزة لأسلحة نووية. ولقد أشير إلى هذا التعهد في قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥). وبعد انقضاء بضعة أسابيع على ذلك، قرر مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها في عام ١٩٩٥، بعد أن أحاط علما بجملة أمور منها هذا التعهد، أن يمدد المعاهدة إلى أجل غير مسمى.

أما مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٠٠، فقد شكل نجاحا آخر. وتمكنت الدول الأطراف في هذه المعاهدة، للمرة الأولى منذ خمسين عاما، من الموافقة على وثيقة ختامية تعهدت بموجبها الدول الحائزة لأسلحة نووية تعهدا قاطعا بإزالة ترسانتها النووية كاملة، وأكدت فيها مجددا على إمكانية تطبيق مبدأ ألا رجعة عن نزع السلاح النووي وتقليص دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية.

لكن الأمور لم تسر جميعا كما كان متوقعا.

فقد أخفق مؤتمر نزع السلاح، بعد انتهائه من مفاوضات معاهدة حظر التجارب النووية، في التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل موضوعي. والواقع أن هذه السنة هي السنة الخامسة على التوالي التي نجتمع فيها في هذا المحفل المهيب لمناقشة ما يجب مناقشته دون أن نحقق أي نجاح يذكر.

وإن رفض دولة عظمى حائزة لأسلحة نووية معاهدة حظر التجارب النووية قد أضعف الآمال بأن يبدأ نفاذ هذه المعاهدة سريعاً، وليس هناك ما يدعو إلى التفاؤل في حدوث تغيير في سياسة هذا الجانب.

ولقد رفضت نتائج أكثر من ست سنوات من التفاوض في الفريق المخصص المعني بوضع بروتوكول لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية، واعترض على صلاحية ولاية هذا الفريق. وإضافة إلى ذلك، علقت أعمال المؤتمر الخامس لاستعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية بسبب اتباع نهج أحادي الطرف تجاه قضايا تحظى باهتمام جميع أعضاء المجتمع الدولي.

والانسحاب الأحادي الطرف من معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية المقترن بالمساعي التي ترمي إلى تنفيذ مشاريع عسكرية ضخمة مثل نظام الدفاع الوطني للقذائف قد أثار شواغل دولية بشأن حدوث سباق تسلح أشد خطورة وعسكرة الفضاء الخارجي.

ولكن ليس هذا هو كل شيء.

فلقد أثار نشر مقتطفات من مبادئ جديدة ستعتمد بشأن الأسلحة النووية انزعاج الدول الحائزة وغير الحائزة لأسلحة نووية على السواء. ومع أن هذه الوثيقة لا تزال قيد التصنيف، فإن البيانات الرسمية لا تنفي وضع خطط عمل لتطوير نمط جديد من الأسلحة النووية وتحسين الأنماط الحالية لاستخدامها ضد الدول الحائزة وغير الحائزة لأسلحة نووية.

وإن ما يدعى "باستعراض السياسات النووية" يمثل اتجاهها للاستخفاف بالتعددية يبعث على الانزعاج ويهدد بالمساس بإنجازاتنا المشتركة، لا سيما في مجال منع الانتشار.

وكما قلت في هذا المؤتمر قبل سنتين، لا يمكننا أن نسعى لإنشاء مجتمع بشري متمدن ودول متحضرة دون القبول بافتراض أن جميع الشعوب والدول تتمتع بحق متساو في البقاء وفي أن تكفل لمواطنيها السلم والأمن. وإن مجرد وجود أسلحة التدمير الشامل، يقوض هذا المبدأ الأساسي فضلاً عن معظم حقوق الإنسان الأساسية وأسس القانون الإنساني الدولي بذاتها. وينبغي ألا نقبل بأن يعيش أطفالنا، في الألفية القادمة، حياتهم في ظل ظروف مرعبة من احتمال استخدام هذه الأسلحة. ويتعين علينا أن نضمن لشعبي إيران واليابان أن يكونا آخر ضحايا أسلحة التدمير الشامل مهما كان نوعها وأيا كان وقت استخدامها وذريعة هذا الاستخدام.

ونجد، في الوقت الراهن، أن هذا الافتراض الأساسي المحض بعالم متحضر هو عرضة "المرحلة هجومية" من السياسات النووية الجديدة.

أما فيما يتعلق بإيران، دعوي أؤكد لكم مرة أخرى وبكل وضوح أننا نعتبر تطوير أسلحة التدمير الشامل واستخدامها أمرا غير إنساني ولا أخلاقي ومنافيا للقانون ولبادئنا الأساسية. فليس لهذه الأسلحة مكان في مفهومنا الدفاعي. ولا نمتلك أيا من هذه الأسلحة ولا نسعى لامتلاكها، وإنما، بكل تأكيد، لا نقبل ولا نتحمل أي ادعاءات يطلقها أولئك الذين وضعوا أنفسهم فوق القانون هم ومن يحتمون بهم.

وفي هذا الوضع الحالي الملتهب الذي تمجد فيه نهج أحادية غير مقبولة، هناك دور حاسم يجب أن تقوم به آلية نزع السلاح في الأمم المتحدة، وهذا المؤتمر تحديدا. ووفقا لما تقترحه مجموعة الـ ٢١، يمكن أن يتم ذلك من خلال جدول أعمال للتفاوض بشأن نزع السلاح النووي ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي و ضمانات الأمن السلبية.

أما فيما يتعلق بالأسلحة النووية، فإن معاهدة عدم الانتشار ومؤتمراتها الاستعراضية تزودنا بما يكفي من المدخلات. وهنا ينصب الاهتمام بدرجة أكبر على الامتثال.

وإن ظهور مبادئ جديدة تتعلق بالأسلحة النووية وبآثارها يشكل انتهاكا خطيرا لأحكام الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠ والمتعلقة بوقف التجارب النووية وبمبدأ لا رجعة عن نزع السلاح وتقليص دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية.

وقد تشكل هذه المبادئ أيضا انتهاكا خطيرا لضمانات الأمن الإيجابية والسلبية معا التي قدمتها الدول الحائزة لأسلحة نووية في بداية فترة الثمانينات وأكدت عليها مجددا في عام ١٩٩٥، في وثائق من بينها قرار لمجلس الأمن.

وإننا نعتقد بأن عدم الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها وفقا لأحكام معاهدة عدم الانتشار والتي اتفق بشأنها خلال المؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة عدم الانتشار وبالالتزامات التي قطعت وأعيد تأكيدها من جانب واحد يجعل خيار وضع معاهدة بشأن ضمانات الأمن السلبية خيارا قابلا للتنفيذ. وإن حجم المناقشات التمهيديّة في مؤتمر نزع السلاح بشأن هذه المسألة يوفر الأساس اللازم لتعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار من خلال صك دولي ملزم قانونيا يضمن للدول غير الحائزة لأسلحة نووية عدم استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها ضدها.

أما فيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية، فإن نتائج المفاوضات المضنية التي دامت أكثر من عقد من الزمن وأجراها كل من فريق الخبراء الحكوميين المخصص والفريق المخصص المعني بالأسلحة البيولوجية هي نتائج قيمة إلى حد أنه لا يمكن إهمالها ووضعها جانبا مجرد أن يطلب ذلك طرف واحد مهما كان مؤثرا. ونعتقد أن الآلية الدولية

الفعالة الوحيدة التي تعزز اتفاقية الأسلحة البيولوجية وتتصدى للتحديات الجديدة، ومنها الإرهاب البيولوجي، تتمثل في استكمال البروتوكول من خلال إنهاء عمل الدورة الرابعة والعشرين للفريق المخصص.

إن الالتزام الحقيقي بولاية الفريق المخصص، كما قررها المؤتمر الخاص باتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام ١٩٩٤، من شأنه أن يكفل الحظر التام والفعال لنوع آخر من أسلحة التدمير الشامل ولا يدع مجالاً لإطلاق ادعاءات لا أساس لها بعدم الامتثال تفتقر إلى أي تبرير يمكن التأكد من صحته.

وربما تعد اتفاقية الأسلحة الكيميائية الصك الوحيد الذي يتناول أسلحة التدمير الشامل وينص على جميع ما يمكن اعتباره إجراءات تحقق ضرورية. ورغم وجود بعض أوجه القصور فيما يتعلق بالانضمام العالمي إلى هذه الاتفاقية، فقد نجحت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تنفيذ مهمتها وكان التعاون التام المتواصل لجميع الدول الأطراف شرطاً مسبقاً لكي تحقق المزيد من النجاح في مهامها.

ومن الطبيعي تماماً أن يهتم جميع الأعضاء في أي منظمة دولية، بما فيها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بإدارة جميع جوانب عمل المنظمة، ومنها الإدارة المالية والمتعلقة بتخصيص الموارد. وهذه الشواغل ينبغي أن تعالج من خلال آليات تعتبر ملائمة، وليس بالضغط أو بتضييق الخناق مادياً على الآلية الوحيدة المشروعة للتحقق من الامتثال للاتفاقية.

أما فيما يتعلق بالقذائف، فإن التعقيدات المرتبطة بمسألة القذائف هي تعقيدات كبيرة جداً بحيث لا يمكن لأي هج أحادي أو ذاتي أن يقدم بشأنها حلاً شاملاً يراعي مصالح وشواغل الجميع. كما أن نتائج عمل فريق الخبراء الحكوميين والتقرير الذي سيقدم إلى الجمعية العامة سوف يوفران لنا دليلاً تفصيلياً لمعالجة هذه المسألة. لهذا، فإننا نعتقد بضرورة تقديم كل الدعم، وذلك بأن نشارك مشاركة فعالة في مداورات حقيقية أثناء عمل الفريق، تمكننا من اتخاذ هذه الخطوة الأولى التي تفضي إلى وضع استنتاجات شاملة ضمن إطار عمل الأمم المتحدة.

وإنه من الضروري أن تظل مسألة القذائف بجميع جوانبها ومعالجتها بطريقة شاملة ومتوازنة وغير تمييزية ضمن آلية الأمم المتحدة لترع السلاح التي تعد المحفل المتعدد الأطراف الوحيد لمعالجة قضايا الحد من التسليح ونزع السلاح.

وفي حين يدعو المجتمع الدولي إلى التعددية وإلى التعاون والحوار، ينادي صوت واحد منفرد بتصعيد الحرب الانفرادية. إن المجتمع الدولي يقف أمام لحظة فاصلة. لذا يجدر بنا أن نقرر نهجنا الفردية والجماعية. ولقد اعتقدنا وراودنا الأمل بأن تكون جميع الأطراف المؤثرة قد أصبح لديها ما يكفي من الحكمة لتدرك أن السياسات التي تقتصر على المصالح الذاتية و"تنحاز بكل بساطة" إلى هذا البلد أو ذاك هي في الواقع وببساطة شديدة

سياسات عفا عليها الزمن. ويجدر بنا أن نضع سياسات لخير الإنسانية جمعاء. غير أن الأمر ليس بهذه البساطة، ونعترف بأنه ليس مقبولا لدى بعض الدوائر المحلية القوية، ولكنه السبيل الوحيد بكل تأكيد.

ولقد قلت قبل سنوات ثلاث مضت أمام هذا المحفل المهيب ما يلي:

"يجدر بنا ونحن على مشارف ألفية جديدة أن نعتمد منظورا جديدا. فنحن في حاجة إلى إعادة النظر في استراتيجياتنا ومبادئنا القديمة، التي قامت على ركائز ثبت ضعفها نظريا وبين التاريخ عدم سلامتها. وإن التحدي الذي يواجهه القرن الحادي والعشرون [...] يتمثل في العقلية التي تؤمن بأن أي بلد أيا كان لا يزال في حاجة إلى أسلحة نووية أو يمكنه أن يبرر حيازته لها أو أن يزعم أنها في أمان في ترسانته.

"وإن مبادئ وسياسات سباق التسلح وتكوين التكتلات وعمليات الاستبعاد لم تجلب لمجتمعنا الدولي أي شعور حقيقي بالأمن أو بالسلم. ونحن في حاجة إلى إعادة النظر بهذه السياسات ذاتها وإلى إعادة تقييم فرضياتنا الأساسية، ويؤسفني أن هذا لم يحدث حتى الآن. وقبل أن تترسخ جذور جولة جديدة من التنافس والاستبعاد، وتتواصل مع مرور الزمن وتتكسر في نظريات التعارض والتنازع بين الأمم والحضارات، يجب على المجتمع الدولي أن يعتمد استراتيجية تقوم على أساس الحوار والتسامح والإدماج. ويجب أن يكون محور مهمة مؤتمر نزع السلاح في القرن الحادي والعشرين المتابعة النشطة لهذه الضرورة الملحة والابتعاد عن المنظورات البالية، وبدء النظر بجدية في نماذج جديدة مثل إقامة شبكة أمن عالمية".

وأستطيع اليوم أن أكرر القول ذاته بنبرة أقوى تدل على المزيد من الالتزام. فقد أثبتت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر المساوية أنه لا يوجد أدنى شك بأننا جميعا نشترك في صفة عامة أساسية وهي:ضعفنا المشترك. فقد بينت فظاعة ذلك اليوم أنه ما من بلد، مهما بلغت قوته، يمكن أن يكون في مأمن من الأخطار التي تهدد باقي المجتمع الدولي. كما بين ذلك أن المشاكل العالمية التي تتراوح ما بين مشاكل بيئة إلى مشاكل إرهاب وأسلحة تدمير شامل تستوجب حولا عالمية لا حولا فردية. وإن عدم إدراك هذه الحقيقة من شأنه أن يفضي إلى الإدلاء ببيانات ساذجة عن السياسات العامة لا تحدث إلا تأثيرا داخليا، وقد أدلي فعلا بمثل هذه البيانات في هذه القاعة.

ولا ينبغي أن يساورنا أي شك بأننا، عاجلا أم آجلا، سنتوصل جميعا إلى الاستنتاج بأننا نحتاج إلى معايير جديدة لأمن عالمي تقوم على مبدأ يقضي بأن يكون الأمن شاملا ولا يقبل التجزئة. وإن وضع معايير من هذا القبيل سيوفر على أنفسنا وعلى البشرية جمعاء جهدا كبيرا وعناء شديدا للقبول، عاجلا وليس آجلا، بوجود حاجة ماسة إلى تحقيق الأمن الشامل والمتعدد الأطراف الذي يكرس مبدأ القانون للجميع. ولتحقيق ذلك يجدر بنا أن نوسع آفاقنا. وأن نتجاوز المصالح الذاتية الوطنية ونعمل على تحقيق المصالح العالمية المشتركة. ويمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يضطلع بدور حاسم في هذا المسعى ولديه القدرات اللازمة لذلك، وبذلك تكون له الريادة.

الرئيس: أشكر نائب وزير الخارجية للشؤون القانونية والدولية في جمهورية إيران الإسلامية على بيانه. وأعطي الآن الكلمة إلى المتحدث التالي على قائمتي ممثل الاتحاد الروسي الموقر، السفير سكوتنيكوف.

السيد سكوتنيكوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة عن اللغة الروسية): أود قبل كل شيء أن أهنيكم على انتخابكم رئيساً لمؤتمر نزع السلاح متمنياً لكم كل النجاح. وأؤكد لكم بأنه يمكنكم الاعتماد على دعمنا لكم. وإنه لمن دواعي سروري أيضاً أن أهني السيد سيرجي أوردزهونيكيدزي على تعيينه أميناً عاماً لمؤتمرنا وممثلاً شخصياً للأمين العام.

يشارف الجزء الأول من دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٢ على الانتهاء. وعندما نستعرض ما أنجزناه، نلاحظ تحركاً بطيئاً في عملنا تمثل فيما يلي: تحديد ولاية المنسقين الخاصين المعنيين بتوسيع عضوية المؤتمر؛ وأداء المؤتمر لأعماله بطريقة محسنة وفعالة؛ واستعراض جدول أعماله. ونأمل بأن يتوصل أعضاء المؤتمر هذا العام إلى اتفاق بشأن إدخال تعديلات على آليات محفلنا المؤسسية والإجرائية لكي نتمكن من إيجاد حل للقضايا الموضوعية بمزيد من السرعة والفاعلية.

إن الاتفاق لم يتحقق بعد بشأن القضية الرئيسية وهي برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح. وإن الوفد الروسي يعرب عن أتم الاستعداد للمشاركة في عملية بحث مشتركة عن حلول للتسوية بهذا الشأن.

وقد تقرر أن تبدأ في نيويورك في غضون بضعة أيام أعمال الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر ٢٠٠٥ الاستعراضية للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونعرب عن أملنا بأن تجري هذه اللجنة مناقشة جادة بشأن المسائل المتعلقة بالمعاهدة والأسباب التي تعود إلى التباطؤ في تطبيق القرارات التي اتخذها المؤتمر الاستعراضي السابق. وتعلق بعض القضايا التي ستناقش في نيويورك بصورة مباشرة بعمل مؤتمر نزع السلاح. وتتوقف ثمرة جهودنا في جنيف إلى حد بعيد على ما ستعود به الوفود من "نتائج" من هذه الدورة الأولى للجنة التحضيرية. وينطبق ذلك، قبل كل شيء، على التوقعات بالبدء في مفاوضات بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية الصالحة لصناعة الأسلحة وعلى إنشاء هيئة فرعية تتناول مسألة نزع السلاح النووي. ولقد أتيحت لي الفرصة بأن أؤكد في بياني الذي أدليت به في شهر كانون الثاني/يناير دعم الاتحاد الروسي للجهود الرامية إلى بدء العمل في هذين الاتجاهين.

ويأتي انعقاد الدورة الأولى للجنة التحضيرية في ظروف صعبة. فالمشاكل التي ظهرت في مجال الاستقرار الاستراتيجي ستزداد سوءاً إثر قرار الولايات المتحدة بالانسحاب من معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية. وإن ما أقلقنا، بشكل خاص، هي التصريحات الأخيرة التي صدرت بشأن السياسة النووية للولايات المتحدة. ورغم التوضيحات المطمئنة من جانبها بهذا الشأن، يبدو أنها تجري تغييراً في النهج التي تتبعها في استخدام الأسلحة النووية، وثمة اعتراف، بالتحديد، بأن هذه الأسلحة قد تستخدم في الصراعات الإقليمية، بما في ذلك ضد الدول

غير الحائزة لأسلحة نووية. ونعتقد أنه إذا حدث ذلك فعلا، فإنه سيقوض بصورة خطيرة الأساس الذي يقوم عليه نظام عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفيما يتعلق بالدورة القادمة للجنة التحضيرية، أود أن أؤكد بأن المجموعة الكاملة من القضايا التي تتعلق بمعاهدة عدم الانتشار هي من ضمن الأولويات القصوى للاتحاد الروسي. وبما أن الاتحاد الروسي دولة طرف في معاهدة عدم الانتشار وإحدى الجهات الوديدة، فإنه يعتبر هذه المعاهدة بمثابة دعامة هامة في نظام الأمن العالمي. ومعاهدة عدم الانتشار هي المعاهدة التي تمثل الوسيلة الرئيسية التي تعمل على كبح انتشار الأسلحة النووية وتعزز، في الوقت ذاته، من تطوير التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية.

ولقد دأبت روسيا، من جانبها، على العمل من أجل الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة ٦ من معاهدة عدم الانتشار. وإننا، إذ نقوم بذلك، نتقدم مع الولايات المتحدة على الصعيدين الأحادي والثنائي معا. وأود الإشارة إلى أن الاتحاد الروسي قد صادق على جميع المعاهدات التي تكفل نزعا حقيقيا للسلاح النووي، بما فيها معاهدة ستارت ٢ ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وإننا نبذل جهودا مشتركة لمنع حدوث فراغ في القانون الدولي بعد أن اتخذت الولايات المتحدة قرارها بالانسحاب من معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية.

ولقد جرت جولات عديدة من المفاوضات بين خبراء من الاتحاد الروسي والولايات المتحدة. وكان آخرها هنا في جنيف، خلال يومي ٢١ و٢٢ آذار/ مارس. وركزت هذه المفاوضات الاهتمام بصورة رئيسية على مناقشة اتفاق ثنائي ينص على إجراء تخفيضات إضافية في الأسلحة الهجومية الاستراتيجية وعلى إعلان بشأن العلاقة الاستراتيجية الجديدة، سيتم التوقيع عليه خلال زيارة رئيس الولايات المتحدة إلى روسيا في شهر أيار/مايو.

وتحقيقا لهدف تعزيز الاستقرار الاستراتيجي، اقترحنا على الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن أن تجري مشاورات بين الخبراء بشأن قضايا عدم الانتشار. وبهذا الشكل، تمكنا في مناسبات كثيرة في الماضي من تحقيق نتائج هامة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

وأود الآن أن أعود تحديدا إلى المشاكل التي يواجهها مؤتمر نزع السلاح. فلقد قدم الوفد الروسي في أيار/مايو ٢٠٠١ اقتراحا شاملا بشأن برنامج عمل المؤتمر، نسعى من خلاله لتحقيق اتفاق بشأن قضيتين بارزتين هما، بالتحديد، نزع السلاح النووي ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وقد درسنا بعناية قبل تقديم اقتراحنا جميع الاقتراحات التي قدمها شركاؤنا منذ عام ١٩٩٨، وهو آخر تاريخ اعتمد فيه برنامج العمل. وبالطبع، فقد أعرنا اهتماما إلى اقتراح أموريم الشامل، الذي لقي دعما كبيرا بين الوفود. وإننا لم نرفض أفكار أموريم، إنما حاولنا تطويرها. ولقد اقترح الوفد الروسي في الوثيقة CD/1644، بعد أن أجرى مشاورات مع الغالبية الساحقة

لأعضاء المؤتمر، إنشاء لجنتين مخصصتين، تتولى واحدة النظر في موضوع نزع السلاح النووي والأخرى التفاوض بشأن نظام قادر على منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، ويمكن أن يتخذ شكل صك ملزم قانوناً.

ونود التأكيد على أن موافقتنا - للمرة الأولى خلال الفترة الكاملة لمشاركة روسيا في مؤتمر نزع السلاح - بشأن إنشاء لجنة مخصصة معنية بتزع السلاح النووي لم نتوصل إليها إلا بعد تحليل دقيق للوضع، ومراعاة رأي غالبية الوفود ووفقاً للالتزامات السياسية التي تضطلع بها روسيا بموجب قرارات مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٠. ونعتقد بأن الغالبية الساحقة من الوفود تؤيد المشروع الذي تقدمت به روسيا بشأن ولاية للجنة مخصصة معنية بتزع السلاح النووي.

وعندما قدمنا اقتراحاً صياغياً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، أخذنا في الحسبان أيضاً آراء شركائنا بشأن هذه المسألة. وهكذا تمكنا من تقديم هذا الخيار المحدد، الذي نعتقد بأنه لا يتعارض مع مواقف أي وفد من الوفود الأخرى. ولقد استفدنا، كسابقة لنا، من الخبرة المكتسبة من التفاوض بشأن ولاية اللجنة المخصصة المعنية بالبند ٤ من جدول الأعمال، المتعلق بضمانات الأمن السلبية، إذ مهدت السبيل إلى مفاوضات، "ترمي إلى التوصل إلى اتفاق بشأن ترتيبات دولية فعالة تضمن للدول غير الحائزة لأسلحة نووية عدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضدها. وقد تتخذ هذه الترتيبات شكل صك ملزم قانوناً على الصعيد الدولي". ورغم أوجه التباين في الرأي حول احتمالات وضع اتفاق عالمي بشأن ضمانات الأمن السلبية، فقد خلا هذا النص، حسبما ورد في الوثيقة CD/1501، من أي صعوبات واعتمد بتوافق الآراء.

ولقد سنحت لنا الفرصة فعلاً لكي نعبر عن امتناننا لجميع شركائنا الذين استجابوا بصورة إيجابية لمبادرتنا. وأود أن أؤكد بأن الوفد الروسي لا يعتبر أن الصيغة التي قدمها هي صيغة جامدة. وبناء على ذلك، فقد استجبنا قبل تقديمنا رسمياً لمقترحاتنا إلى مؤتمر نزع السلاح، للطلب المقدم من وفود كثيرة وعمدنا بصورة أساسية إلى تقوية لغة مشروع ولاية اللجنة المخصصة المعنية بتزع السلاح النووي. أما بالنسبة للنص المتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، فقد ظل دون تغيير، نظراً لعدم تقديم أي اقتراحات محددة بهذا الشأن. وأود اليوم أن أؤكد مجدداً على استعدادنا للعمل مع جميع أعضاء المؤتمر لمواصلة صقل اقتراحاتنا حتى نتوصل إلى تسوية بشأنها.

وأود أن أقول بضع كلمات أخرى بشأن موضوع منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. لقد استجبنا مؤخراً في هذه القاعات إلى آراء تفترض أن هذه المسألة "لم تصبح جاهزة بعد" للتفاوض. غير أننا لا نستطيع أن نوافق على هذا الموقف. ونود الاستشهاد بوقائع عديدة. فقد كانت لجنة مؤتمر نزع السلاح المخصصة والمعنية بهذا الموضوع تضطلع لفترة تناهز تسع سنوات بعمل تناول مجالات هامة هي: النظر في المشاكل المتصلة بمنع حدوث سباق التسلح في الفضاء الخارجي وتحديثها؛ وتحسين الاتفاقات السائدة حالياً والمتصلة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي؛ والاقتراحات الحالية والمبادرات المستقبلية بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.



ولقد ركزت المناقشات على قضايا مثل حالة الفضاء الخارجي واستخدامه حصراً للأغراض السلمية؛ وضرورة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي؛ وتحديد أي خطر قد يعوق عمل الأجسام الفضائية؛ والعلاقة المتداخلة بين منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي والحد من التسلح ونزع السلاح؛ والعلاقة بين الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي؛ والجوانب المصطلحية لقضايا الفضاء الخارجي؛ ودورات تحسين النظام القانوني للملائم للفضاء الخارجي، بما في ذلك تدابير التحقق؛ وتدابير بناء الثقة وإمكانية التنبؤ فيما يتعلق بأنشطة الفضاء الخارجي.

وبعبارة أخرى، فقد أُنجز قدر كبير من العمل. وعلج عدد كبير من القضايا. ونحن الآن في وضع يخولنا القول بأن أسلافنا قد أعدوا المسألة إعداداً أساسياً للمفاوضات. وإن التطورات التي حدثت في السنوات الأخيرة جعلت أمر إيجاد حل لقضية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي أكثر إلحاحاً. ولهذا السبب وحده نجد الآن أنه من الضروري أن نتخذ جميع التدابير الممكنة للإبقاء على فضاء خارجي سلمي ولنخلص الأجيال القادمة من المتفاوضين في هذا المؤتمر من الحاجة إلى الاضطلاع بمهام مثل "إزالة أسلحة" الفضاء الخارجي.

واسمحوا لي بأن أوضح لكم أمراً بجلاء تام: وهو أن المفاوضات بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي تعد، دون أي شك، أولوية من أولويات روسيا في مؤتمر نزع السلاح. وإننا نقدم إلى المؤتمر مبادرات من الاتحاد الروسي لكي نناقشها، وهي مبادرات كان السيد إيفانوف، وزير الشؤون الخارجية الروسي، تقدم بها إلى الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. ونعتقد أن الوقت قد حان للبدء بوضع ترتيبات شاملة بشأن عدم انتشار الأسلحة في الفضاء الخارجي، وهي ترتيبات من شأنها أن تؤكد مجدداً، عندما يتعلق الأمر بالأجسام الفضائية، على مبدأ عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية. ويمكن التوصل، كخطوة أولى، إلى اتفاق بشأن وقف نشر الأسلحة القتالية في الفضاء الخارجي، ريثما ينتهي المجتمع الدولي من وضع ترتيبات تتعلق بذلك. ونعتقد بأنه يمكن لنا أن نناقش، في مداولاتنا بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ورقة العمل المقدمة من الصين والمعنونة "عناصر محتملة لصلك قانوني دولي مستقبلي بشأن منع تسليح الفضاء الخارجي".

وإننا ندعم جهود أعضاء مجموعة الـ ٢١ الحثيثة والرامية إلى تشجيع المؤتمر على البدء بعمل ملموس في هذا المجال. وإن بلدانا أخرى كثيرة تشاطرنا الرأي بخطورة بدء سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وقد شهد على ذلك البيان الأخير الذي أدلت به السيدة أ. ف. ليند وزيرة الشؤون الخارجية في السويد أمام مؤتمر نزع السلاح. وقد أكدت خطة العمل المشتركة التي اعتمدت أثناء الزيارة الرسمية الأخيرة، التي قام السيد كريتيان رئيس وزراء كندا، إلى روسيا في شباط/فبراير ٢٠٠٢ على تأييد الجانبين لمسألة منع أي سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونتعاطف مع الفكرة التي قدمها مؤخرًا السيد جراهام وزير الشؤون الخارجية في كندا في بيانه أمام المؤتمر، والتي تفيد بوضع بروتوكول إضافي لمعاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ لحظر نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. وفي الختام، نخطط

علما مع التقدير بالبيان الذي أدلى به في شهر شباط/فبراير الممثل الدائم للولايات المتحدة أمام مؤتمر نزع السلاح، السفير جايببترز، الذي وافق فيه على أن قضية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي كانت أولوية من أولويات هذا المؤتمر. وبذلك نعتقد بأن كل ما بقي لنا الآن هو ترجمة الكلمات إلى أفعال.

وأود اليوم أيضا أن أستعرض نهج روسيا إزاء ما يدعى بالبنود غير المثيرة للخلاف من بنود جدول الأعمال. ويتفهم الاتحاد الروسي التطورات المشروعة التي تتمثل في منح الدول غير الحائزة لأسلحة نووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار الضمانات بعدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضدها. ونؤيد فكرة إعادة إنشاء لجنة مخصصة ملائمة في هذا المؤتمر تكلف بمهمة التفاوض ذاتها التي كانت مكلفة بها من قبل، وليس لدينا أي اعتراض على أن يضع المؤتمر اتفاقا عالميا بشأن ضمانات الأمن السلبية شريطة أن يأخذ في الحسبان تحفظاتنا الأساسية بشأن الحالات التي تستخدم فيها الأسلحة النووية لدرء العدوان.

ونود أن نؤكد من جديد استعدادنا لتوسيع نطاق البلدان التي يشملها النظام القائم لضمانات الأمن، عن طريق تعزيز عملية إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وعن طريق توطيد التزامات البلدان غير الحائزة لأسلحة نووية بعدم اقتناء أسلحة نووية أو تركيبها أو وزعها فوق أقاليمها.

وفي إطار البند ٦ من جدول أعمالنا، المعنون "البرنامج الشامل لنزع السلاح"، يؤيد الاتحاد الروسي سعي المجتمع الدولي لتحقيق حظر تام للألغام المضادة للأفراد. ويتجلى الدليل على ذلك في وقوفنا ووقوفنا نشطا أثناء التحضير للمؤتمر الاستعراضي الثاني بشأن هذه الأسلحة اللإنسانية وأثناء انعقاده. ونحن مقتنعون، في الوقت ذاته، بأنه يتعين حل مشكلة الألغام بطريقة شاملة، مع مراعاة الاحتياجات الحقيقية المتصلة بالدفاع والقدرات الاقتصادية لكل دولة.

ونحن نرى الحظر التام للألغام الأرضية المضادة للأفراد كههدف يجب السعي وراءه عن طريق سلسلة من المراحل المحددة زمنيا. ويمكن أن تتمثل الأولى، كما نراها، في القيام، في مؤتمر نزع السلاح، بترتيب حظر تام لنقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وبوقف انتشار هذه الألغام، وبذلك سوف نتمكن من الحد من استخدامها العشوائي. وفي هذا الصدد، فإن أمامنا فرصة حقيقية لحث المنتجين الرئيسيين للألغام الأرضية المضادة للأفراد ومستخدميها على المشاركة في المناقشات ولإقامة تعاون بناء بين الدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا والبلدان التي لم تنضم إليها بعد.

وتولي روسيا اهتماما كبيرا لقضية الشفافية بشأن الأسلحة، إذ تسلم بدورها الإيجابي في تهيئة جو تسوده الثقة بين مختلف البلدان. ويمكن أن تكون الشفافية بمثابة سد يحول دون تكديس الأسلحة التقليدية الذي يزعزع الاستقرار ويمكن من تلافي حدوث التزاعات المسلحة. ومع ذلك، فنحن نعتقد أنه يمكن مراقبة هذه العملية

- تكديس الأسلحة التقليدية المزروع للاستقرار - بشكل أكثر فعالية إذا جاءت الشفافية من المستوردين أولاً. والمعلومات بشأن مشتريات الأسلحة تعد أكثر حساسية بالنسبة للمستوردين منها بالنسبة للمصدرين، وذلك بسبب أمنهم الوطني.

وفي رأينا، فإن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه قد خرج بنتائج إيجابية. وتقوم روسيا باتخاذ خطوات عملية من أجل تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده هذا المؤتمر. ونحن مقتنعون بأنه في غياب عمل دولي مشترك من أجل الحيلولة دون الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، سيستحيل تسوية النزاعات وضمان الأمن للسكان وتأمين التنمية الاقتصادية لمناطق بكاملها. وفي رأينا، فإن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل الأمثل للاضطلاع بمزيد من المناقشات بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومع ذلك، نحن مقتنعون أنه ينبغي أن يحدد المؤتمر دوره وإسهامه الممكن في هذا المجال على نحو يمكن من تفادي ازدواج العمل الذي تم إنجازه.

وقد يكون أحد الاهتمامات الجديدة الأخرى لمؤتمر نزع السلاح، في رأينا، موضوع عدم انتشار القذائف. وقد أثبتت المشاركة الواسعة في اجتماع باريس الذي عقد مؤخرا بشأن مشروع مدونة دولية لقواعد السلوك لمكافحة انتشار القذائف التسيارية إلحاح هذه المهمة وتصميم معظم الدول على المشاركة في الاضطلاع بها استنادا إلى نهج متعدد الأطراف. وقد أحطنا علما بالمقترحات المقدمة في باريس والتي مؤداها أنه يمكن مواصلة العمل لوضع المدونة الدولية لقواعد السلوك في مؤتمر نزع السلاح. ونحن نعمل انطلاقا من الفكرة التي مفادها أن الاتفاق بشأن المدونة يمثل، هو وأنشطة فريق الخبراء الحكوميين المكلفين بمساعدة الأمين العام للأمم المتحدة في إعداد تقرير عن قضية القذائف بجميع جوانبها إلى جانب مبادرة روسيا بشأن إنشاء نظام مراقبة عالمي لعدم انتشار القذائف وتكنولوجيات القذائف، واحدا من أهم السبل التي يتسنى من خلالها ضمان عدم الانتشار عن طريق وسائل سياسية ودبلوماسية.

وفي عام ٢٠٠١، اقترح الاتحاد الروسي، أثناء المشاورات غير الرسمية بشأن القضايا المؤسسية والإجرائية في مؤتمر نزع السلاح، أنه ينبغي إدراج هذه المسألة في جدول أعمال المؤتمر. ونحن مسرورون لملاحظة أن أفكارنا تحظى بتأييد كبير.

السيد الرئيس، إن مشاكل نزع السلاح تعد، من دون شك، مشاكل ذات طبيعة معقدة وحلها سوف يتطلب من كل الدول أن تبدي تصميمها وشعورها بالواقعية واستعدادا للقبول بحلول وسط. ونحن مقتنعون بأنه، بفضل خبرتكم وقيادتكم، سوف تتمكنون من إعطاء دفعة جديدة لأعمال المؤتمر.

الرئيس: أشكر ممثل الاتحاد الروسي الموقر على بيانه، وأعطي الكلمة الآن إلى المتحدث التالي، ممثل الصين الموقر السفير هو.

السيد هو (الصين) (ترجمة من اللغة الصينية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي، نيابة عن وفد الصين، بتهنئتك على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا لما بذله سلفاكم من جهود لا تكل، وهما السيد فيسيها ييمر والسيد محمد توفيق. ونحن أيضا مسرورون لتولي السيد أوردزهونيكيدزي مهام منصبه كأمين عام لمؤتمر نزع السلاح، ونود أن نقدم له تهانينا.

وأود أن أركز اليوم على قضيتين اثنتين وهما: منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ومعاودة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وفيما يتعلق بالفضاء الخارجي، فإننا شهدنا خلال السنوات العشرين التي انقضت منذ أن تم الكشف للمرة الأولى عن مبادرة الدفاع الاستراتيجي، التطورات التالية: فقد تم إحراز تقدم كبير في مجال التكنولوجيات العسكرية وتكنولوجيات الأسلحة المتصلة بالفضاء الخارجي والأسلحة ومنظومات الأسلحة التي كانت في الماضي مجرد مخططات يُعطى لها الآن شكل ملموس. وقد تم، من جانب واحد، رفض معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية. ومشروع الدفاع ضد القذائف الذي تجري مواصلته حاليا بكل جوانبه أدرج الآن، وبشكل علني إلى حد ما، منظومات أسلحة الفضاء الخارجي كعنصر من عناصره المكونة الرئيسية. وقد تم استخدام المنظمات والموارد ذات الصلة أمثل استخدام من أجل ضمان الإنجاز السريع والناجح لهذا المشروع.

وفي غضون ذلك، تم تقديم بعض المفاهيم العملية بتعاقب سريع، مثل مراقبة الفضاء وفرض التفوق في الفضاء الخارجي، وكل من نظرية الحرب المثالية في الفضاء الخارجي وهياكل التحكم بهذه الحرب هي الآن قائمة على نحو راسخ. ومنذ سنة تقريبا، أجريت أول مناورات حربية تمت فيها محاكاة استخدام الأسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية والمنظومات الدفاعية المضادة للقذائف الاستراتيجية وأسلحة الليزر ذات القاعدة الأرضية، من أجل مهاجمة أهداف فضائية. ويجري العمل من أجل إنشاء وحدات مقاتلة خاصة بالفضاء الخارجي وزيادة تطويرها. ويجري بذل جهود موازية بشأن صياغة المنظومات الدفاعية المضادة للقذائف، وقد بلغت عملية تطوير الأسلحة والخطط الفضائية مرحلة التنفيذ.

وكل هذه التطورات دليل على الخطر الوشيك من تسليح الفضاء الخارجي، الذي ستكون من بين عواقبه ليس إمكانية حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي فحسب، بل الإساءة كذلك بشكل كبير إلى العملية الدولية لنزع السلاح وإلى التوازن والاستقرار الاستراتيجيين العالميين. وتتنافى هذه الاتجاهات مع التطلع النبيل للمجتمع الدولي المتمثل في الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي. ولهذا السبب، فإن مهمة منع تسليح الفضاء الخارجي

وحدوث سباق تسلح فيه تعدد اليوم مهمة ملحة بشكل خاص. وينبغي لمؤتمر نزع السلاح، بوصفه محفل التفاوض الوحيد المتعدد الأطراف لنزع السلاح، أن يواجه هذا الواقع وأن يتخذ إجراءات فعالة لمواجهة هذا التحدي.

وشهدت البشرية، خلال السنوات الخمسين الماضية، عملية البحث والتطوير في مجال الأسلحة النووية ونشرها ثم الحد منها. وأثبت التاريخ كيف أنه من الصعب الاضطلاع بمهمة التفاوض على نزع السلاح النووي بعد أن يكون قد تم صنع ووزع هذه الأسلحة. ولن يتسنى لنا ضمان ألا تواجه أجيال البشرية القادمة المشكل المعقد والعسير المتمثل في نزع السلاح من الفضاء الخارجي ومنع انتشار الأسلحة في الفضاء الخارجي، إلا عن طريق اعتماد تدابير طارئة للحيلولة دون تسليح الفضاء الخارجي وبالقضاء على هذا الخطر في المهد، إذا جاز التعبير.

ومع ذلك، تثبت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر أن طبيعة المخاطر التي تهدد أمن المجتمع الدولي أكثر تنوعا وشمولية وتتسم بتناسق متزايد. وأصبحت الدول تعتمد على بعضها البعض أكثر من أي وقت مضى فيما يخص أمنها. ويجب على كل بلد، مهما كانت قوته، أن يقيم تعاونا مع البلدان الأخرى ويعززه. ولن تتمكن الدول من مواجهة مختلف تحدياتها الأمنية وضمان سلمها وأمنها الشاملين والدائمين إلا بهذه الطريقة.

ونظرا لما سبق ذكره من اعتبارات وشواغل بشأن خطر حدوث "بيرل هاربور فضائي"، فقد أصبح مهما بالنسبة لجميع البلدان، أكثر من أي وقت مضى، أن تعزز تعاونها في الاضطلاع بجهودها المشتركة من أجل تفادي هذا الخطر عن طريق إبرام معاهدات نزع سلاح متعددة الأطراف تنظم السلوك الوطني للبلدان. ومن شأن أية محاولة من جانب البلدان تسعى إلى الإصلاح عن طريق وسائل عسكرية، مثل تطوير أسلحة في الفضاء الخارجي، أن تعكر صفو الجو المواتي للسلام والتنمية وألا تساعد في إيجاد تسوية أساسية للقضية.

وقد استمعت في مناسبات عديدة إلى الخطابات التي ألقاها ممثلو عدة بلدان والتي كان مؤداها أن أفضل سبيل لتعزيز الأمن الدولي يكون عن طريق إنشاء وتعزيز النظم القانونية المتعددة الأطراف ذات الصلة. ويبدو واضحا أنه في حالة عدم قدرة الصكوك القانونية القائمة المتصلة بالفضاء الخارجي على مواجهة التحديات الجديدة، فإن الطريقة الوحيدة لضمان صيانة مصالح جميع الدول ومواردها في الفضاء الخارجي على قدم من المساواة وضمان توجيه الموارد القيمة نحو استخدام سلمي للفضاء الخارجي، هي التفاوض بشأن صكوك قانونية ملزمة وإبرام هذه الصكوك من أجل حظر تسليح الفضاء الخارجي ومنع سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وفي هذا الصدد، فإن الاختيار الذي يجب أن تقوم به الدول الكبرى ذات القدرات فيما يخص الأسلحة في الفضاء الخارجي يعد، من غير شك، اختيارا ذا أهمية بالغة.

وقدم الاتحاد الروسي، في الجمعية العامة في عام ٢٠٠١، مقترحا إيجابيا نادى فيه إلى الوقف الاختياري لوزع الأسلحة في الفضاء الخارجي ومنع تسليح الفضاء الخارجي. وأيدت الصين هذا المقترح تأييدا تاما. وكنا

دائما تؤكد على أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يعيد إنشاء لجنة مخصصة معينة. يمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وأن يستهل مفاوضات بغية إبرام صك أو أكثر من الصكوك القانونية بشأن منع تسليح الفضاء الخارجي. وفي عام ١٩٨٥، قدمت الصين ورقة عمل، ترد في الوثيقة CD/579، عنوانها "الموقف الأساسي بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي". وفي عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١، قدمت الصين ورقتي عمل معنويتين "موقف الصين ومقترحاتها بشأن سبل معالجة قضية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في مؤتمر نزع السلاح" (CD/1606) و"عناصر ممكنة للصك القانوني الدولي المقبل المتعلق بمنع تسليح الفضاء الخارجي" (CD/1645)، على التوالي.

وكان لمؤتمر نزع السلاح، من قبل، لجنة مخصصة معينة. يمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي لمدة ١٠ سنوات على التوالي وأتاحت لنا الأفكار والاقتراحات والمقترحات العديدة المقدمة من طرف جميع الجهات خلال هذه الفترة مخزونا وفيرا من المواد اللازمة لبدء أعمال موضوعية في هذا الميدان وقاعدة عمل للتفاوض على الصكوك القانونية ذات الصلة بشأن هذه القضية، وإبرامها النهائي. وفيما يتعلق بولاية هذه اللجنة المخصصة، فقد قدم الوفد الصيني بالفعل مقترحه، الوارد في الوثيقة CD/1576. ونحن نؤيد أيضا المقترحات المقدمة من جانب مجموعة البلدان المحايدة وغير المنحازة ومن قبل الاتحاد الروسي بشأن هذه القضية، والتي ترد في الوثيقتين CD/1570 وCD/1644، على التوالي.

وكانت الصين دائما تؤيد فكرة التفاوض على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وإبرام هذه المعاهدة وهي تؤمن بأن إبرام هذه المعاهدة من شأنه أن يكون ذي دلالة كبرى في تشجيع نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وبإدارة الرئيس الصيني جيانغ زيمين في آذار/مارس ١٩٩٩، في كلمته التي ألقاها أمام مؤتمر نزع السلاح، بالنداء إلى مفاوضات يجب الاضطلاع بها في أقرب وقت ممكن بغية إبرام معاهدة عالمية، يمكن التحقق منها، لوقف إنتاج المواد الانشطارية كما أعرب عن اقتناعه بأن هذه المعاهدة من شأنها أن تكون كذلك، بعد إبرامها، إنجازا رئيسيا آخر، بعد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، يسهم في تشجيع نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية.

ونظرا لسلسلة التطورات السلبية في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة في السنوات الأخيرة - وهي تطورات تعودنا عليها كثيرا، لم يتسن بعد الشروع في المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وهو أمر لسنا مسرورين لرؤيته. وأود أن أؤكد مرة أخرى أن موقف الصين بشأن هذه المعاهدة لم يتغير: فنحن مازلنا نؤيد البدء المبكر للمفاوضات بشأن هذه القضية، ونتطلع إليه، في مؤتمر نزع السلاح وننوي أن نشارك في عملية التفاوض مباشرة عقب الوصول إلى اتفاق بشأن برنامج عمل المؤتمر.

وبالنظر إلى الوضع الراهن فيما يتعلق بالأمن الدولي وتحديد الأسلحة، يرى وفد الصين أنه ينبغي أن تولى القضايا الجوهرية للمؤتمر، بما فيها منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ومعاهدة وقف إنتاج المواد

الانشطارية ونزع التسلح النووي وضمانات الأمن السلبية، اهتماما على قدم المساواة وأن تعالج على نحو متوازن. ذلك أن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي له درجة من الأهمية تساوي، أو تفوق، درجة الأهمية التي يكتسبها وقف إنتاج المواد الانشطارية. وبناء على ذلك، لا يوجد سبب يمنع بدء اللجنة المخصصة أعمالها الموضوعية بهدف الوصول إلى اتفاق بشأن صك قانوني دولي خاص بمنع تسليح الفضاء الخارجي والحيلولة دون حدوث سباق تسلح فيه. وقدم وفد الاتحاد الروسي مقترحا جيدا بشأن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح، وهو وارد في الوثيقة CD/1644. ونأمل أن يتمكن المؤتمر من اتخاذ هذا كأساس للشروع في الأعمال الموضوعية بشأن القضايا المذكورة أعلاه في أقرب وقت ممكن.

### الرئيس أشكر ممثل الصين الموقر على بيانه.

الزملاء الموقرون، المتحدث التالي على قائمتي هو السفير ليس لاك، الذي سينتهي عن قريب مهامه كممثل لبلده لدى مؤتمر نزع السلاح. اسمحوا لي أن أقدم تحية الوداع إلى السفير لاك.

لقد مرت ثلاث سنوات منذ أن التحقتم بالمؤتمر في آذار/مارس ١٩٩٩. وكنتم دائما، خلال فترة خدمتكم، تعرضون موقف حكومتكم بقوة وموهبة دبلوماسية. وكنا جميعا نقدر معرفتكم الواسعة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح عند ترؤسكم المؤتمر أثناء الأسابيع الأخيرة لدورته لعام ١٩٩٩. وتمكنتم كرئيس من قيادة المؤتمر بنجاح عبر العملية الصعبة المتمثلة في إعداد تقريره إلى الجمعية العامة. ووضعت مشاوراتكم المكثفة، وكذلك ما تمخض عنها من تحليل يتسم بالحياد وسعة الخيال، أسسا متينة للاضطلاع بمزيد من التطوير لبرنامج العمل. وتم الاعتراف أيضا بمهاراتكم الدبلوماسية في محافل أخرى لنزع السلاح في جنيف. وقد قمتم، في الفريق المخصص التابع لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، بتأدية مهامكم كعون للرئيس بشأن القضايا القانونية بامتياز وموهبة دبلوماسية. وبلغ أداؤكم المثالي في وظيفة رئيس المؤتمر الاستعراضي الثاني للدول الأطراف في الاتفاقية الخاصة بأسلحة تقليدية معينة إلى جانب مواظبتكم في مواجهة تحديات جديدة في مجال القانون الإنساني، ذروته عند نجاح عقد المؤتمر الاستعراضي في كانون الثاني/ديسمبر، لتقيموا بذلك قاعدة صلبة لإعداد بروتوكولات جديدة للاتفاقية.

ويسرني كثيرا أن أعطي لكم الكلمة وأود على الأخص، بصفتي الرئيس الحالي للمؤتمر، أن أسمع رأيكم بشأن كيفية مواصلة عملنا بعد عودتنا من الاستراحة التي ستدوم ستة أسابيع. سعادة السفير لاك، إليكم الكلمة.

### السيد لاك (أستراليا): ذلك تحد بالفعل، ولكنني أشكركم على ملاحظاتكم الطيبة لوصف فترة

وجودي هنا التي دامت ثلاث سنوات. وكما قلت، سوف تنتهي فترة تعييني هنا عما قريب، في جنيف ولدى المؤتمر على السواء، ولقد طلبت الكلمة فقط لتقديم بعض الملاحظات الوجيزة، كما جرت العادة مع الزملاء

المغادرين. ولكن دعوني أولا أعبر عن مدى سروري لرؤيتكم تترأسون هذا المؤتمر. وكنتم أول زميل التقيت به في هذه المهمة الراهنة عندما زرتم كانبيرا قبيل قدومي إلى هنا، وقد تمتعت بالعمل معكم.

والمفروض أن تكون مثل هذه المناسبات فرصة للتفكير بشأن تطورات أو تطلعات أو إنجازات معينة. ولكن هذا العمل ليس بالسهل في سياق مؤتمر نزع السلاح لأسباب نعلمها جميعا.

وبعد وصولي إلى جنيف عقب "السراب الزائف" لأواخر عام ١٩٩٨، وعندما بدأ الناس يرون أنه ربما ينبغي أن نركز التفكير على العمل الموضوعي، وجدت نفسي من بين أوائل السفراء لدى مؤتمر نزع السلاح - بمن فيهم صديقي العزيز وزميلي سيشيرو نوبورو، سفير اليابان - الذين تركوا وظائفهم بدون معرفة أولية عن إنجاز المؤتمر لأعمال رسمية وموضوعية بشأن مسائل معروضة عليه.

إنه أمر يبعث على الأسف أن تفوتنا جميعا فرص المشاركة بعزم وعلى مستوى موضوعي ملموس، في مواجهة التحديات الماثلة أمامنا والمتمثلة في الأمن وتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

ولم أذكر إلا بالأمس أنه، لما كنت رئيسا للمؤتمر في أواخر عام ١٩٩٩، لاحظت أن مؤتمر نزع السلاح هو "حاصل جمع أجزاءه - أي سياسات الدول المكونة له وتطلعاتها وإراداتها السياسية". وكان هذا تعبيرا عن الشعور المعلن عنه كثيرا فيما بيننا بأن مشكلتنا هي مسؤوليتنا الجماعية، وبأنه ليس هناك ما يدعو إلى تقاسم اللوم. وهذا هو الحال. ولكنني أرى من المهم، على حد سواء، الانتباه إلى أن الوضع الذي وجدنا أنفسنا فيه كان من صنعنا، وقد وصلنا إلى ذلك بمحض إرادتنا. ويمكن الخروج من هذا الطريق المسدود - بمحض إرادتنا أيضا.

وأنا أو من أن هذه الإرادة موجودة بالفعل لدى كل أعضاء مؤتمر نزع السلاح؛ وأن هذه البلدان ستشرع في العمل الموضوعي، على أن تتبع في الكثير من هذا العمل، الخطوط المحددة في الوثيقة CD/1624 - مقترح أمورييم. وفي حين لا يتسم هذا العمل بالكمال، فإنه يعد، بشكل بديهي وبالنسبة للجميع - بمن فيهم أستراليا - أفضل وصفة للشروع في العمل. والقول بأن قاعدة توافق الآراء تمنعنا من القيام بذلك أمر يصعب قبوله.

والوضع السائد في مؤتمر نزع السلاح يذكرني بتجربة مررت بها منذ سنين عديدة لما كنت طفلا. فقد أعطيت لي مطوأة؛ ليست على الإطلاق بنوعية المطوأة المستخدمة في الجيش السويسري والتي نراها من حولنا، بل كانت مطوأة صغيرة جدا. ومع ذلك، فكان أول ما حدث هو أن قام والدي بفل نصلها على حجر من أجل "إنقاذي" من مخاطرها لأنني كنت طفلا صغيرا. ويسرني أن أقول إن تلك المطوأة لم تجرح إصبعي والواقع أنه لم يكن لها تأثير كبير على أي شيء آخر.



وللعودة إلى مؤتمرنا، فإنني أفكر في بعض الأحيان أن هناك رد فعل لإرادي ونبيل في عملنا هنا؛ يسعى لإنقاذنا من أنفسنا. وهل ذلك نتيجة أننا مضللون في رغبتنا في الاتفاق على مواضيع التفاوض، مثل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، والتي نوافق بأنها أصبحت جاهزة للتفاوض، وفي الاستكشاف، في الوقت ذاته وبطريقة جادة، للسبل والقضايا الأخرى ذات الصلة؟ وهل نحن قادرون على القيام بذلك؟ ونصيحتي لهؤلاء الذين تكبح مخاوفهم الأبوية الجهود التي نبذلها هنا هي: هونوا عليكم. اتركوا المؤتمر يأخذ مجراه الخاص، وأنا على ثقة بأنه سيجد سبيلا لمعالجة كل واحدة من القضايا الرئيسية بتبصر وحساسية.

ولن يهمل المؤتمر الاهتمامات الأساسية لأي من البلدان عن طريق مجرد الموافقة على تناول المواضيع الرئيسية، المقدمة إلينا، بطريقة تلقى أكبر قدر من القبول لدى الأعضاء، وهو ما تم وصفه في الوثيقة CD/1624. وسوف تكون لكل وفد فرصة متسعة لحماية مصالحه والإعراب عنها عندما يبدأ العمل الحقيقي.

وفي هذا الخصوص، سيادة الرئيس، أتمنى أن يساعد ما تبذله من جهود تتسم بالحزم وسعة الخيال كل الوفود على رؤية الأمور بهذا المنظار. والواقع أن المسألة من الناحية الأساسية هي التقرير، بمحض الإرادة، أنه يمكن الاعتماد على المؤتمر في أن يتقدم في عمله دون المساس بشواغل وأولويات أي من الوفود. وأتمنى لكم كل التوفيق.

وتسلم أستراليا من جهتها بتوافق الآراء المستقر بشأن أولوية التفاوض فيما يخص معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية باعتبارها الخطوة المقبلة التي يجب أن تتخذها هذه الهيئة. وسوف تكون هذه المعاهدة خطوة نافلة - وأساسية حقا - دعما لترع السلاح النووي، وذلك استنادا إلى المنطق البسيط الذي يقول إن المفاوضات بشأن عمليات التخفيض تقتضي التحقق من أنه لا يوجد إنتاج جديد للمواد الانشطارية بغرض صنع الأسلحة. وكلما بدأت هذه المفاوضات بشكل أسرع - ووضعت ترتيبات التحقق التعاونية - كان ذلك أفضل.

وما هو الحال بالنسبة للقضايا الأخرى ذات الأولوية؟ فصحيح أن لدى مختلف البلدان أولويات مختلفة. وصحيح كذلك أن القضايا غير المتصلة بمعاهدة وقف إنتاج الأسلحة الانشطارية لا تحظى بدرجة مماثلة من الأولوية الجماعية. ولكن ألسنا نضيع فرصا حقيقية بعدم تناولنا، في هذه القاعة، الشاغلين المتمثلين في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ونزع السلاح النووي - حتى وإن تسبب ذلك في تقليص الوقت المخصص للتفاوض؟

دعونا نتعمق في الحوار وننميهِ - وفيما يخص المعاهدة، دعونا نشرع في التفاوض. فإن ذلك سيحلب منافع حقيقية - على الأقل في إثبات أنه ما زالت لدينا قدرة على المشاركة، بشكل بناء وعلى أساس توافق الآراء، في السعي وراء الهدفين المتمثلين في الأمن ونزع السلاح.

ولدى أستراليا عدد من الأولويات فيما يخص الأمن الدولي يقوم وفدنا بتناولها هنا، وهو يتناولها دائما في مؤتمر نزع السلاح. ولست بحاجة لسرد ذلك من جديد، فقد فعلت ذلك في بياني في بداية هذه الدورة.

ولم يبق لي إلا أن أحبي أصدقائي وزملائي بتحية الوداع وأن أتمنى لهم كل التوفيق في مساعيهم المقبلة هنا. ولقد قدرت حقا صداقة وزمالة هذا الحفل - وصداقتكم وزمالتكم جميعا - حيث حاولنا الإسهام على نحو بناء. وأنا ممتن بشكل خاص لهؤلاء الذين تعاونوا معي ومع وفدي في تحقيق تعزيز لنظام اتفاقية حظر الأسلحة التقليدية في المؤتمر الاستعراضي الثاني في أواخر العام الماضي. وأنا أنطلع للسماع عن تقدم جيد في العمل الإضافي المقرر الاضطلاع به هذا العام.

وليس هذا وقت لسرد الأسماء. ولكنني سأفتقد من بين هؤلاء صديقنا وزميلنا كلايف بيرسون، سفير نيوزيلندا السابق لدى مؤتمر نزع السلاح. فقد منع المرض السفير بيرسون من أن يقدم بنفسه بيان الوداع في هذا الحفل، وأعلم أنه كان سيستمتع بالقيام بذلك. وباقترابنا من موعد الدورة الاستعراضية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإننا نتذكر الإسهام القيم الذي أسهم به كلايف بيرسون وزميله البارع السفير جوان موسلي، الذي كان يعمل في فيينا آنذاك، في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ لأطراف المعاهدة. وسوف يسعد الأصدقاء أن يعلموا أن كلايف كان على ما يرام وفي مرحلة شفاء حقا عندما رأته الأسبوع الماضي، بضعة أيام قبل عودته إلى نيوزيلندا. وأنا مسرور لأنه سنحت لي فرصة التعرف على خليفته، السفير تيم كوجلي، وأتمنى له كل التوفيق.

وأنا مقدر كالعادة لعمل الأمانة ولفلاديمير بيتروفسكي، الذي عمل بوصفه أميننا عاما للمؤتمر لمدة تسع سنوات وحتى مؤخرا، ولنائبه السيد إنريكي رومان - موري، وللأعضاء الآخرين في الأمانة على دعمهم القيم. وأتمنى للأمين العام، السيد سيرغي أوردزهونيكيدزي، النجاح أثناء فترة ولايته.

وسوف أفتقد هذا المكان بكل ما يمثله. فسوف أفتقد النكت القديمة عن الستائر، سواء كانت مفتوحة أو مغلقة، وعن الظلام أو النور. ولكنني وزوجتي جيني سنفتقد بصفة خاصة أصدقاءنا وزملاءنا هنا.

والآن، أقول لكم جميعا شكرا ووداعا.

الرئيس أشكر السفير لاك على بيانه ذي المغزى العميق وكلماته الرقيقة التي وجهها إلى رئيس المؤتمر، وباسم المؤتمر وباسمي، أتمنى له ولأسرته كل الخير في حياته العملية وحياته الشخصية.

وأوجه الآن كلمتي إلى السفير الثاني الذي ينوي مغادرتنا، وهو سيشيرو نوبورو سفير اليابان. فقد تواجد معنا في مؤتمر نزع السلاح لمدة عامين فقط، ولكنه أدى عمله هنا باقتدار ملحوظ، مما أكسبه الاعتراف الذي يستحقه. وكلنا نذكر عزمه على معالجة جهود المؤتمر وما زلنا نتطلع إلى الحل الذي قدمه. كما نشني على مختلف جهوده الرامية إلى الشروع في المفاوضات بشأن منع المواد الانشطارية. ونحن مدينون له جميعا بالفضل في تنظيم وتمويل عدد من الحلقات الدراسية وحلقات العمل، ليس هنا فحسب بل أيضا في العاصمة التي ينتمي إليها، ميسرا

بذلك تحقيق هذا الهدف، وكذلك في تزويدنا بمعلومات عاجلة ومفصلة بشأن الأنشطة المتصلة بتزع السلاح التي تنظمها حكومته. ولقد أسهم كذلك إسهاما كبيرا في أعمال الفريق المخصص التابع لاتفاقية الأسلحة البيولوجية كصديق للرئيس بشأن مقر المنظمة المقبلة. لقد أدى مهامه بدرجة عالية من الاحتراف وبإخلاص لا يحيد وموهبة دبلوماسية فريدة من نوعها. وأود التذكير باهتمامه الجدير بالثناء ببرنامج الأمم المتحدة للزمانة والتدريب في مجال نزع السلاح، وهو برنامج يشجع تخصص الشبان من الدبلوماسيين في ميدان تحديد الأسلحة حتى يتمكنوا من مواصلة جهودنا المشتركة، وإنني أرى أنه من المناسب جدا أن زملاءكم حاضرون اليوم في القاعة للاستماع إلى بيانكم.

وأعطي الكلمة الآن إلى السفير سيشيرو نوبورو.

السيد نوبورو (اليابان): السيد الرئيس، المندوبون الموقرون، سيداتي وسادتي، بما أنها المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة أثناء توليكم منصبكم، وأنتم، سيدي الرئيس، من بين زملائي الذين أقدرهم أكبر التقدير هنا في جنيف، دعوني أولا أقدم لكم أحر التهاني على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وعلى الرغم من أن المؤتمر يواجه حاليا واحدا من أصعب التحديات، فإنني على ثقة بأنه سيتمكن، بإرشاداتكم الفعالة، من الشروع في المداولات الأكثر جدوى، وأؤكد دعم وفدنا التام لكم.

وأود أيضا أن أقدم قهني الخالصة إلى السيد سيرغي أوردزهونيكيدزي، ذلك الديبلوماسي الموهوب ذو الخبرة الكبيرة، على تعيينه كأمين عام للمؤتمر. وأنا واثق تماما بأن المؤتمر سيتلقى أيضا مزيدا من الدعم القيم واللازم من الأمانة تحت قيادته.

وأود كذلك، سيدي الرئيس، أن أعرب لكم عن تقديري الشخصي لكم على العبارات البالغة الرقة والحرارة التي وجهتموها لي.

ويجب أن أقر لكم أنه لم يسبق لي وأن اضطررت لتقديم بيان وداع في مرحلة مبكرة كهذه. وقد تبدو مغادرتي لمنصبي كسفير لدى مؤتمر نزع السلاح، وهو منصب قدرته كثيرا، تصرفا يتسم بعجلة مفرطة، علما بأنه لا يفصلنا عن موعد الاجتماع الأول للجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار سوى عشرة أيام. ومع ذلك، فإن هذه المغادرة لا تمثل تضائل اهتمام حكومتي بتزع السلاح أو خيبة أملها بسبب الجمود الراهن في مؤتمر نزع السلاح. وأريد أن أؤكد لكم أنه مجرد تغيير روتيني يعقبه عن قريب تعيين خليفة بارع.

وبما أنني قدمت بيانا عاما منذ ستة أسابيع فقط، فإنه ليس لي ما أضيف بخصوص الوضع الراهن للمؤتمر نزع السلاح. وأود فقط القول إنه كان بإمكاننا الاحتفال اليوم بالجلسة التسعمائة للمؤتمر لو كان الوضع مختلفا. ولسوء الحظ، ليس هناك ما نحتفل به. وأذكر اليوم أول جلسة عامة للمؤتمر نزع السلاح حضرتها منذ عامين

بالضبط. وكانت الجلسة السابعة والأربعين بعد الثمانمائة، وكانت مثل اليوم، آخر جلسة للجزء الأول من دورة عام ٢٠٠٠. ومنذ ذلك الوقت، تم عقد ٥٤ جلسة، ومع ذلك فإن المؤتمر لم يتمكن من الموافقة على برنامج عمل ولا من الشروع في مفاوضات أو مناقشات موضوعية. وأذكر أن أقصر جلسة حضرتها لم تستغرق إلا ثلاث دقائق. وقد كان هذا الجمود الذي يمر به مؤتمر نزع السلاح محبطاً ومؤسفاً فعلاً بالنسبة لكل واحد منا، ولكنني لا أرى أنه كان مجرد وقت ضائع، وإنما أراه في الواقع مرحلة لا بد منها ينبغي للمؤتمر أن يمر بها قبل الوصول إلى اتفاق ذي مغزى. ويمكن تشبيهها بآلام المخاض. وأنا على يقين أن المثل الياباني الذي يقول إن "طفل الولادة المتعسرة ينمو بصورة حسنة" سوف يصدق كذلك، في نهاية المطاف، على مؤتمر نزع السلاح.

ومع ذلك، فإنني أؤمن كل الإيمان، في الوقت ذاته، بأن هذه المرحلة المجهدة لا يمكن ولا ينبغي أن تدوم مدة طويلة. فالجتماع الدولي برمته ينادي بإلحاح بإحراز تقدم في مجال نزع السلاح المتعدد الأطراف. ولقد كان مؤتمر نزع السلاح، خلال السنين الماضية، ينتظر أن تتم تهيئة جو أمني مسالم على المستوى الدولي، ولكن هذه المتابعة لم تقدم نتائج ملموسة ولم تتح آفاقاً متفائلة. وإنني أؤمن كل الإيمان بأنه قد حان الوقت للمؤتمر لكي يكون أكثر استباقية. ونحن نعلم جميعاً كل العلم نوع اختلافاتنا فيما يتعلق بصياغة بعض الولايات، وهذه الاختلافات ليست كبيرة جداً في رأيي. وإنني على قناعة بأنه بمواصلة تقديم بعض من المبادرات والأفكار سنتمكن بالتأكيد من التوصل إلى اتفاق لبدء العمل في هذا المحفل.

ونحن قادرون تماماً على وضع الحلول. ومرة أخرى، فقد حان الوقت لكل واحد منا لكي يسهم في تقوية عزمتنا ووحدتنا من أجل تجاوز الاختلافات السائدة فيما بيننا. وأود أن أدعو جميع المندوبين إلى تقديم أقصى قدر من المساعدة إلى رئيسنا والتعاون معه على أفضل نحو، حتى يتمكن من الوصول بالمؤتمر إلى اتفاق بشأن مبادراته الذكية.

ومنذ الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ثمة اهتمام دولي متزايد بالتقدم في نزع السلاح عن طريق سبل متعددة. ويبدو أن الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين تتزايد بشكل أسرع مما كان متوقعاً. ويمكن أن يقوم مؤتمر نزع السلاح بأشياء عديدة من أجل التصدي لهذه الأخطار، بعد أن يوافق على برنامج عمل. ومن جهة أخرى، فإن المؤتمر باق في جهوده، وإنني أخشى أن البنية الحالية للأمن الدولي القائمة على نظام معاهدة عدم الانتشار ستزيد من التفتت. وأرى أنه من أجل الإسهام في تلبية الاحتياجات العالمية الطارئة على نحو أكثر فعالية، يجب تركيز الاهتمام السياسي، بشكل أكثر تحملاً، على مؤتمر نزع السلاح. وتمثل إحدى الطرق الممكنة لتحقيق ذلك في عقد اجتماعات وزارية منتظمة من شأنها أن تحفز وتنشط أعمال مؤتمر نزع السلاح. ويمكن برجة الاجتماع الأول من هذا القبيل في بداية العام المقبل. وذلك سيمكن المؤتمر بالتأكيد من القيام بدور أكثر نشاطاً في الإسهام في السلم والأمن العالميين.

السيد الرئيس، أيها الزملاء والأصدقاء، أود أن أشكركم جزيل الشكر على ما قدمتم لي من مساعدة وتشجيع وإسهام ثقافي خلال وجودي في جنيف. وأنا ممتن جدا، على الأخص، لكل الصداقات التي استطعت أن أقيمها هنا.

وأخيرا وليس آخرا، أود أن أعرب عن امتناني الخاص للسيد رومان موري، نائب الأمين العام للمؤتمر، وللسيد زاليسكي ولكل موظفي الأمانة الآخرين على ما قدموه لي ولوفدي من مساعدة مهنية لا تقدر بثمن. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري الخالص للمترجمين الشفويين على تفانيهم وكفاءتهم.

(بقية الكلمة بالفرنسية)

واسمحوا لي أيضا أن أشكركم جميعا على لطفكم وتعاونكم. وهذه لحظة حزينة بالنسبة لي أن اضطر لمغادرتكم وسوف أذكر دائما الجو الودي الصادق الذي يسود مؤتمر نزع السلاح.

وأخيرا، سيدي الرئيس، اسمحوا لي بالإعراب عن أملتي الخالص بأن تتمكنوا، في المستقبل القريب، من إيجاد الحل الوسط الذي سيتيح بدء العمل الموضوعي والمنتج في أقرب وقت ممكن.

الرئيس: أشكر ممثل اليابان الموقر السفير نوبورو على بيانه، وباسم المؤتمر وباسمي، أتمنى له ولأسرته كل التوفيق والسعادة في مهامه المقبلة.

سيدي سادتي، تنتهي بهذا قائمة المتحدثين. هل هناك من يود تناول الكلمة في هذه المرحلة؟ إنني أرى ممثل الهند الموقر.

السيد سود (الهند): السيد الرئيس، بما أنها المرة الأولى التي تتاح لي الفرصة أن أتناول الكلمة أثناء توليكم منصبكم كرئيس للمؤتمر، اسمحوا لي أن أهنيكم على تعيينكم في هذا المنصب وأن أؤكد لكم على التعاون التام لوفدي في أداء المسؤوليات التي تقع على عاتقكم. وأود أيضا أن أتناول الكلمة لتهنئة السيد سيرغي أوردزهونيكيدزي، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، على تعيينه في منصبه وأتمنى له التوفيق في تأدية المسؤوليات التي كلف بها.

ولم أكن أنوي طلب الكلمة أو تقديم بيان اليوم، ولكنني اضطررت للقيام بذلك خصوصا من أجل وضع الأمر في نصابه الصحيح فيما يتعلق ببعض من التصريحات غير الدقيقة والخاطئة التي استمعنا إليها هذا الصباح. وأظن أنه من المهم التذكير بأن الهند كانت وتبقى هي السبابة في الحوار مع باكستان. وكانت تلك الجهود من أجل إقامة حوار ثنائي هي التي أفضت إلى اتفاقات متعددة لا نلقى لها الآن أثرا في العديد من بيانات باكستان. وأشير هنا إلى اتفاق سيمولا لعام ١٩٧٢، واستئناف المحادثات على مستوى الوزراء في عام ١٩٩٠ بشأن التدابير الخاصة بالأمن وبناء الثقة، وعملية الحوار المركب ذات النقاط الثماني التي بدأت في عام ١٩٩٠، وإعلان لاهور،

ومذكرة التفاهم بشأن تدابير بناء الثقة التي تم التوقيع عليها في عام ١٩٩٩. وأشار إلى هذه الاتفاقات لمجرد توضيح أن الحوار مع باكستان كان دوماً سياسة متواصلة بالنسبة للهند، ليس فقط لإقامة حوار من أجل التحوار بل حوار كسبيل لمعالجة القضايا البارزة، ويشمل هذا قضية جامو وكشمير التي تم تناولها في هذه المبادرات، سواء في اتفاق سيمولا أو في إعلان لاهور أو في عملية الحوار المركب ذات النقاط الثماني.

ولكن مواصلة الحوار، وأعني مواصلة الحوار المجدي، يتطلب إخلاصاً وثقة، ولا يمكن بناء الثقة إذا رافقت الحوار رعاية نشطة للإرهاب عبر الحدود من أجل تغيير الوضع الراهن في جامو وكشمير. والثقة لا تبني بالدخول في حوار في الربيع وارتكاب الاعتداءات في الصيف، كما شاهدنا في عام ١٩٩٩، عندما فوجئنا باحتياح كارغيل بعد ثلاثة أشهر من زيارة لاهور التاريخية.

ونذكر أنه كان على حكومة باكستان، في الأشهر الأخيرة، القيام باختيارات صعبة. ونحن نستمد التشجيع من بعض التصريحات التي أدلى بها الجنرال مشرف، رئيس باكستان، وبخاصة الخطاب الذي ألقاه في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وهذا الخطاب أوضح أن باكستان تدرك حدة المشكلة وتدرك التحديات التي تواجهها إلى جانب نتائج هذه المشاكل والتحديات بالنسبة للأمن الداخلي لباكستان. ويعد وجود نحو ١٠ ملايين من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واتساع استخدامها والصلة بين انتشار الأسلحة الصغيرة والمخدرات قضايا أنا مقتنع أنه سيكون من الصعب على أية حكومة معالجتها، والمؤكد أن حكومة باكستان قد أبدت، في بيانها، قلقها إزاء هذه القضايا.

وأعتقد أن حديث الرئيس مشرف، في خطابه الأخيرة، عن الحاجة إلى تنظيم المدارس الإسلامية في باكستان، والتي يبلغ عددها ١٠ ٠٠٠ إلى ١٢ ٠٠٠ مدرسة، وعن ضرورة عدم السماح في المستقبل لهذه المدارس بأن تقدم تدريباً على الأسلحة، وأنه يجب على الطلبة الأجانب - حوالي ٥٠ ٠٠٠ - الحصول على إذن من البلدان التي ينتمون إليها وأن الطلبة الباكستانيين الذين يبلغ عددهم ٧٠٠ ٠٠٠ في هذه المدارس سوف تقدم لهم من الآن وصاعداً دروساً مدنية، بما في ذلك الحواسيب والعلوم، إلخ. - كل هذه الإجراءات تعد خطوات إيجابية وخطوات صعبة. وقد تم حظر سبع منظمات أعلنت واحدة منها - وهي جيش محمد - مسؤوليتها عن الاعتداء الذي استهدف جمعية ولاية جامو وكشمير في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، وأعلنت منظمة أخرى - وهي لاشكار إي طويبا - مسؤوليتها عن الاعتداء الذي استهدف البرلمان الهندي في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. ونحن نعلم أنه تم اعتقال نحو ٢ ٠٠٠ شخص ولكن، حسبنا نعلم الآن، فقد تم الإفراج عن ١ ٣٠٠ منهم، ولم تتم إدانة أي شخص حتى الآن.

وتلك هي، حسب رأيي، بعض الاختيارات الصعبة التي تقوم حكومة باكستان ببحثها في هذه المرحلة، ولهذا السبب قلنا إن من أجل مواصلة الحوار بما يستحق من جدية وعزيمة، نود أن نرى بعض الأدلة على التزام باكستان بالعمل

في نفس الاتجاه. ونود أن نرى باكستان أيضا تظهر بعض التحرك بخصوص تسليم بعض الإرهابيين المعروفين الموجودين في باكستان، وقد قدمت قائمة بمعلومات مفصلة عنهم. وقلنا كذلك إننا نود رؤية بعض الأدلة على وقف عملية التسلسل عبر الحدود، مما سيمثل برهانا على التزام باكستان ويساعد في دفع الحوار إلى الأمام.

وأود فقط إضافة أنه فيما يتعلق بوزع القوات الهندية، فإننا إذا حصلنا فعلا على التزام من حكومة باكستان بشأن هذين الشرطين الأساسيين، حينئذ ستقوم حكومة الهند، بالتأكيد، باتخاذ خطوات من أجل الحوار والتخفيف من وطأة الوضع. وفيما عدا ذلك، فإنه مهم أيضا لحكومة الهند أن تبقى على هذه القوات بغية ضمان بيئة تسمح بإجراء انتخابات في جامو وكشمير - والمزمع إجراؤها في النصف الثاني من هذا العام - بيئة يسودها السلام، إذا لم نحصل على ضمانات بعدم استمرار الإرهاب والتسلسل عبر الحدود، إذ أن تلك الأنشطة سوف تؤثر سلبا على مجرى هذه الانتخابات.

السيد الرئيس، دعوني فقط أؤكد لكم من جديد أننا لو حصلنا على إشارات إيجابية من حكومة باكستان بأنها جادة فيما يخص عضويتها في التحالف القائم لمحاربة الإرهاب، حينئذ سنكون بالتأكيد في وضع يمكننا من الاستجابة بصورة إيجابية ومواتية وبدء حوار بناء ولا ينتهي بنوع من الجمود أو التأزم اللذين شهدناهما من قبل.

الرئيس: أشكر سفير الهند الموقر على بيانه، وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل باكستان الموقر، السفير أكرم.

السيد أكرم (باكستان): السيد الرئيس، لم تكن نيتي أنا أيضا أن أتناول الكلمة. فإنني أظن أن وزير خارجية باكستان قد أوضح بإسهاب سياسات باكستان فيما يخص نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار.

وقبل التطرق إلى سبب طلبي الكلمة للإجابة على زميلي الموقر من الهند، دعوني أغتتم الفرصة كذلك لتهنئتك، سيدي الرئيس، على توليكم منصب الرئاسة وعلى الجهود التي تبذلونها من أجل أن تبدأ أعمال المؤتمر. ويمكنكم الاعتماد على دعمنا. وأود كذلك أن أتقدم بالتهاني إلى سلفكم الموقر، السيد بيمر، سفير إثيوبيا، وإلى زميلنا من مصر. كما أود أن أرحب ترحيبا شخويا بالأمين العام سيرغي أوردزونيكيدزي على توليه منصبه الجديد. وأنا متأكد أنه ستكون لدينا الفرصة للتعاون معه على نحو وثيق وسوف نعتمد على دعمه.

وقد استمعت إلى خطابي الوداع لاثنتين من زملائي الموقرين، وهما السيد لاك سفير أستراليا والسيد سيشيرو نوبورو سفير اليابان. ويجب أن أقول لهما أن كل واحد منهما هو ثالث ممثلي بلده الذين كان علي أن أودعهم. فمن الواضح أنني مكثت هنا طويلا، ولكن أؤكد لكم أنني سأقدم بدوري بيان الوداع في المستقبل القريب. غير أنني لا أعتقد أن مؤتمر نزع السلاح كان يضيع وقته أثناء فترة رئاستهما. وأؤمن بأن مناقشاتنا مهمة

حتى وإن كانت تعبر عن أشكال الإحباط والقلق التي تشعر بها الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في المجتمع الدولي إزاء ما يهدد أمنها من الأخطار التي تواجهها في البيئة العالمية الحالية.

وبروح استرعاء الاهتمام إلى شواغلنا تجاه الخطر الذي يهدد أمن باكستان جاء وزير خارجيتنا إلى هنا يشارك زملاءنا في مؤتمر نزع السلاح هذه الشواغل. وأؤكد أن الخطر على الأمن ينشأ، في إقليمنا وفي أي إقليم آخر، من القدرات ومن النوايا على حد سواء. وفي إقليمنا، لدينا جار - أي الهند - وهو بلد شاسع. هذا البلد حائز على أسلحة نووية وقد أعلن عن نظرية نووية تنطوي على حيازة ثلوث يجمع بين القوات النووية البرية والجوية والبحرية، وهذا الثالوث، حسب مشروع النظرية النووية، يتكون من ٤٠٠ رأس نووية حريرية على الأقل، مع القدرة على رد الضربة الأولى. وتطور الهند حاليا مجموعة كبيرة من القذائف هي: قذيفة بريتي وهي قذيفة قصيرة المدى يقولون عنها أنها مخصصة لباكستان؛ وقذيفة أغني وهي قذيفة قصيرة ومتوسطة المدى؛ وقذيفة دانوش، النسخة البحرية لقذيفة بريتي؛ وقذيفة ساغاريكا، وهي قذيفة تسيارية تطلق من الغواصات؛ وقذيفة براهموس، وهي القذيفة الانسيابية التي تفوق سرعة الصوت، والتي يجري تطويرها على نحو مشترك مع روسيا؛ وهي أيضا على وشك حيازة نظام فالكون للإنذار المبكر، كما يتواصل تطوير قذيفة سوريا التسيارية العابرة للقارات.

وفي الميدان التقليدي، تخطط الهند للحصول على أسلحة متطورة بمبلغ يناهز ١٠٠ مليار دولار في غضون السنوات الخمس عشرة المقبلة. وهذا حسب التقارير الصحفية الهندية. ويشمل ذلك حاملة طائرات و ١١ غواصة وعددا كبيرا من طائرات الخط الأمامي من مصادر مختلفة - إضافة إلى القوات البرية الحالية التي لديها، وهي ٣٥٠٠ دبابة، ومدفعية جديدة حصلت عليها مؤخرا، من عدة مصادر أيضا، وطائرات هليكوبتر مسلحة، إلخ. وتم وزع نحو ثلاثة أرباع مجموع القوات المسلحة الهندية، التي تقدر بمليون رجل، ضد باكستان. وهذه القوات تم وزعها ضد باكستان منذ وقت طويل قبل الحادث الذي تدعي الهند بأنه السبب الحربي الذي دفعها إلى نقل قواتها إلى مواقع قتالية.

ونقلا عن وزير الدفاع الهندي، قامت الهند اليوم بنقل قذائفها، من طراز بريتي وأغني إلى مواقع قتالية. وبالعكس، ولم تقم باكستان بالمثل، رغم أن من حقها أن تفعل ذلك. وقد صرح الرئيس مشرف بأن أسلحتنا النووية لن توضع على أهبة الاستعداد وسوف تبقى بعيدة عن نظم الإيصال. وكان هذا تصريحاً علنياً. ولم نشاهد تصريحا يتناسب مع ذلك من جانب الهند. بل يتحدث قادة الهند، بالعكس، عن إمكانية الدخول في حرب محدودة ضد باكستان.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة مرة أخرى للتركيز على مخاطر هذه النظرية، أي مخاطر هذا المعتقد الخاطئ من قبل قادة الهند بأنهم قادرون على الدخول في حرب مع باكستان وإبقائها محدودة. فلا تراهنوا على ذلك.



وتحدث زميلي من الهند عن مشاكل باكستان بشيء أذكر أن السفير لآك وصفه بكلمة "الأبوية"-. وكأي بلد آخر، لدينا مشاكل ونحن صادقون بما يكفي للاعتراف بوجودها، ويقف رئيسنا أمام الأمة ليقول إنه ينوي معالجة هذه المشاكل بيد حازمة واستئصال التطرف والإرهاب. ولكن من يسكن بيتا من زجاج ينبغي ألا يلقي بالحجارة.

ولعل زميلي الموقر من الهند قد قرأ عن الأعمال الوحشية التي ارتكبت قبل بضعة أسابيع فقط في ولاية غوجارات الهندية. فقد قام بهذه الأعمال حزب يسمى فيشوا هندو باريشاد، وهو عضو في الائتلاف الحاكم في نيودلهي. وقام هؤلاء المعتدون باقتراح العنف ضد الأبرياء المسلمين من الرجال والنساء والأطفال، وقتلوا نساء حاملات أمام الملأ، في حين كانت الشرطة الهندية تشاهد، بل وشاركت حتى في البعض من هذه الأعمال الوحشية. أليس قتل هؤلاء الأبرياء إرهاباً؟ وماذا فعلت حكومة الهند لمعاقبة هؤلاء الإرهابيين الذين قتلوا أكثر من ١٠٠٠ مسلم بريء في غوجارات الشهر الماضي؟ ولماذا لا تنقل جيشها إلى غوجارات، بدلا من انتهاج سياسة حافة الحرب مع باكستان.

السيد الرئيس، إن لدى الهند قدرات، ولكن لها نوايا أيضا. ولقد ظهرت هذه النوايا بشكل واضح في تصريحات القادة الهنود خلال الأشهر والسنين العديدة الماضية. ولا يجب أن ننسى أن حزب بهاراتيا جانانا، وأقتبس من مجلة إيكونومست في الأسبوع الماضي ما يلي: "صعد حزب بهاراتيا جانانا إلى الحكم في بداية التسعينات في جو من التعصب الديني، واستغل قضية أيوديا لمصلحته الانتخابية. ومن بين شخصياته البارزة، ل. ك. أدفاني، الذي قام بحملة رام" - وهي حملة أجريت من أجل هدم مسجد بابري وبناء معبد هندوسي على موقعه - "وجعل منها حملته واستغلها لإلقاء خطابات تحت علم يظهر الهند على شكل كتلة واحدة صفراء - مع حدود ما قبل التقسيم وباكستان مندججة بداخلها".

وهؤلاء الناس هم الذين يسيطرون على الحكم في دلهي اليوم والذين وضعوا جيوشهم في مواقع قتال لحاربة باكستان. ومع ذلك، فإننا نمارس ضبط النفس. ولكن عندما تطالب الهند باكستان "بتسليم الإرهابيين" - فمن الذي يحدد "الإرهابيين"؟ ولماذا لا تعاقب الهند الإرهابيين لديها أولا؟ أولئك الذين قتلوا مسلمين أبرياء في غوجارات مثلا؟ وأولئك الذين قتلوا ٣٠٠٠ مسلم في بومباي في عام ١٩٩٤؟ ومن الذي يعطي الحق للهند بأن توجه طلبات إلى باكستان، وهو بلد يتمتع بالسيادة؟ إننا سوف نعاقب الإرهابيين لدينا. وسوف نعاقب الإرهابيين الذين نجدهم، وسنفعل ذلك بعدالة - وليس استجابة لأوامر نيودلهي.

وأرى أن ما على العالم أن يفعله هو حث القادة في نيودلهي على ممارسة قدر من ضبط النفس. فقد قاموا أول أمس باعتماد قانون، يعرف بمختصره "بوتو"، يرمي إلى تمكين دولة الهند من فرض جميع أشكال الاعتقال والحبس على أي شخص وفي أي وقت وبدون أي تفسير. ويعكس هذا القانون الفاشي تصرف النظام الوحشي الذي يتربع على كرسي السلطة في نيودلهي.

إننا ندعو إلى السلم. ونريد الحوار مع الهند. ولكن الحوار ليس عطاء تقدمه لنا الهند. فالحوار يسعى إلى تعزيز المصالح المتبادلة ومعالجة المشاكل المتبادلة - ويعلم الله أن لدينا الكثير منها. وإذا اتخذت الهند موقفا مسؤولا، فإنها ستستجيب ليد الصداقة التي بسطها الرئيس مشرف لرئيس الوزراء فاجبائي في كتمانندو وتشاركنا في الحوار. وفي هذا الحوار نتناقش مع بعضنا البعض مهما كانت الشكاوى ومهما كانت القضايا، ولكن التهديد لا يمكن أن يكون السبيل إلى الحوار.

وأخيرا، سيدي الرئيس، دعوني أؤكد على أن الكفاح في كشمير كفاح شرعي. فهو كفاح من أجل تقرير المصير أيده مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في عدة قرارات. والهند ملتزمة بتنفيذ هذه القرارات، ونحن نطلب إلى الهند، مرة أخرى، أن تمتثل لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة وتنفذ هذه القرارات. إن الكفاح الكشميري ليس إرهابا. وللشعب الكشميري الحق في الدفاع على نفسه ضد القوات الهندية التي يبلغ عددها ٧٠٠ ٠٠٠ رجل والتي تحتل أرضهم والتي قتلت ٨٠ ٠٠٠ شاب كشميري، إن هؤلاء الشباب الكشميريين المدفونين في مقبرة الحرية، لم يكونوا إرهابيين عبر الحدود. بل كانوا كشميريين يحاربون من أجل حريتهم. ونحن نطالب الهند باحترام رغبات الشعب الكشميري واحترام قرارات مجلس الأمن والمشاركة معنا في حوار من أجل إيجاد حل عادل لكشمير. هذا هو الطريق إلى السلام وليس الابتزاز. فباكستان لن ترضخ أبدا للابتزاز.

الرئيس: أشكر ممثل باكستان الموقر على بيانه. ولا أرى طلبات أخرى لأخذ الكلمة.

لقد كان النصف الأول من الفترة الرئاسية الفنلندية مكثفا جدا، وقبل أن نغادر للاستراحة، اسبحوا لي أن أقدم بعض الملاحظات الختامية.

لقد سررنا كثيرا لرؤية وزراء خارجية بارزين يخاطبون هذا المحفل في كل جلسة عامة، وأعتبر ذلك تحقيقا للمقترح الذي قدمه السفير نوبورو منذ قليل - لماذا لا نعقد اجتماعات وزارية؟ ولكن ربما تعد هذه المرحلة مرحلة تحضيرية لمبادرة من هذا القبيل.

ونستهل الآن فترة استراحة ستستغرق ستة أسابيع. وأتمنى أن تكون هذه الفترة مثمرة ومنتجة وأن تمدنا بقوة جديدة لدى عودتنا إلى جنيف في مؤتمر نزع السلاح. وأنا وفريقي ممتنون لكم على مساعدتكم وتشجيعكم لمساعدتنا منذ أن تولينا الرئاسة الأسبوع الماضي. وأعني بهذا الكلام جميع الوفود الستة والستين. ونحن مقدرتون لتعاونكم.

وقد تمثل نهجنا في التركيز على مسائل عملية ومحددة بالطريقة الأكثر واقعية والأكثر انتظاما، دون أن ننسى قواعد اللعبة أو مواقفكم الوطنية. ولكنني أرى أن الإسهام الفعلي لا يمكننا تحقيقه إلا عن طريق حوار حقيقي وعمل ملموس.

ولعلمكم، ستجدون أفكارنا العملية على شكل وثيقة غير رسمية في الخانة المخصصة لكل منكم. ونعد بأننا سنحاول إيصالها إليكم بعد ظهر اليوم. وإنما فعلا بعد الظهر - فالساعة الآن ١٢/٢٢. فالرجاء الاطلاع عليها إذا كان الأمر يهمكم. ونأمل أن تكون هذه الأفكار واضحة وغنية عن التفسير. ولقد حاولنا الإشارة إلى ذلك بشكل واضح في مشاوراتنا ونأمل ألا تجدوا أية مفاجآت. ونتوقع منكم أن تنظروا فيها بعناية مهنية وبروح بناءة، لأنها تعد زاد الفكر الذي سيمكننا من مواصلة مشاوراتنا عند عودتنا.

وأتمنى لكم جميعا عطلة مجزية وسوف أراكم هنا في موعد غايته جلستنا العامة المقبلة، لنستهل الجزء الثاني من فترة رئاستنا، في هذه القاعة في الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس الموافق ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٢.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥

-----